

الباروميتر العربي - الدورة التاسعة

تقرير المغرب

أكتوبر 2026

الملخص التنفيذي

يرصد استطلاع الدورة التاسعة من الباروميتر العربي اتجاهات الرأي العام في المغرب في وقت تحسّنت فيه تقيّمات المواطنين للأوضاع الداخلية على عدد من الأصعدة، رغم استمرار الضغوط الاقتصادية الكبيرة التي تواجهها أسر كثيرة. فمقارنةً باستطلاع الباروميتر العربي لعامي 2023-2024، بات المغاربة أكثر إيجابية في تقييمهم للوضع الاقتصادي الراهن والمؤسسات السياسية والأداء الحكومي. في الوقت نفسه، تراجع التفاؤل بالمستقبل، ولا يزال انعدام الأمن الغذائي واسع الانتشار، فيما أصبحت المواقف تجاه العمل البيئي والديمقراطية أقل إيجابية وفقًا لعدة مؤشرات. وتشير النتائج إلى أن المواطنين يميّزون بين التحسّن الذي طرأ مؤخرًا على أداء الدولة، وبين قدرة المؤسسات على المدى الطويل على توفير الأمن الاقتصادي، والاستجابة لمطالب المواطنين السياسية، وتقديم حلول موثوقة للزمات الإقليمية.

لا توجد قضية وطنية واحدة تهيمن على اهتمامات الرأي العام. فقد اعتبر 22 في المئة من المغاربة أن الوضع الاقتصادي هو التحدي الأهم الذي تواجهه البلاد، وهي النسبة نفسها تقريبًا المسجلة في استطلاع 2023-2024، والتي بلغت 22 في المئة. وفي ترتيب الملفات التي يراها المواطنون والمواطنات أكبر تحدٍ يواجهه البلد، حلّت الخدمات العامة في المرتبة الثانية بنسبة 18 في المئة، تلاها الفساد المالي والإداري بنسبة 15 في المئة، ثم الهجرة بنسبة 11 في المئة، والتدخل الأجنبي بنسبة 10 في المئة. وقد تحسّنت تقييمات المواطنين للأوضاع الاقتصادية الراهنة، إذ وصف 41 في المئة الاقتصاد بأنه جيد أو جيد جدًا، بزيادة قدرها 8 نقاط مئوية عن الاستطلاع السابق. على ذلك، لا يتوقع سوى 37 في المئة تحسّن الأوضاع الاقتصادية خلال فترة العامين أو الأعوام الثلاثة المقبلة، بانخفاض قدره 12 نقطة مئوية عن نسبة 49 في المئة المسجلة في استطلاع 2023-2024.

ولا تزال المعاناة الاقتصادية التي تعيشها الأسر أشد وطأة مما قد يوحي به تحسّن تقييمات الوضع الاقتصادي؛ فقد أفاد 56 في المئة بأن الطعام الذي اشترته العائلة خلال الشهر السابق لم يكن يكفي احتياجاتها أحيانًا أو غالبًا، ولم تتوفر للعائلة الأموال اللازمة لشراء المزيد منه. ورغم انخفاض هذه النسبة بمقدار 7 نقاط مئوية مقارنة باستطلاع 2023-2024، فإن هذه المعاناة لا تزال تطال أغلبية المغاربة. وأعرب ثلث المواطنين والمواطنات عن قلقهم بشأن توافر ما يكفي من الطعام خلال العام السابق، فيما أفاد 34 في المئة بأنهم اكتفوا بتناول أصناف قليلة من الطعام، وقال 29 في المئة إنهم اضطروا إلى تفويت إحدى الوجبات، وأشار 32 في المئة إلى أن أسرهم مرّت بفترة نفد فيها الطعام من المنزل.

ولقد ارتفعت الثقة في المؤسسات السياسية ارتفاعًا ملحوظًا. فقد زادت الثقة في الحكومة بمقدار 19 نقطة مئوية زيادة على النسبة المرصودة في استطلاع 2023-2024، لتصل إلى 52 في المئة، وارتفعت الثقة في رئيس الحكومة بمقدار 15 نقطة مئوية، لتبلغ 45 في المئة، فيما زادت الثقة في البرلمان بمقدار 13 نقطة مئوية، لتصل إلى 51 في المئة. وبلغت نسبة الثقة في الحكومات الجهورية 56 في المئة. وفي المقابل، تراجعت الثقة في المحاكم ومنظمات المجتمع المدني والشرطة والقوات المسلحة عن مستوياتها المرتفعة على نحو استثنائي، التي سُجلت في أعقاب زلزال سبتمبر/أيلول 2023. لكن لا تزال القوات المسلحة المؤسسة الأعلى نصيبًا من الثقة، بنسبة 70 في المئة، تليها الشرطة بنسبة 66 في المئة، ثم المحاكم بنسبة 59 في المئة.

كذلك تحسّنت تقييمات المواطنين للأداء الحكومي تحسّنًا كبيرًا؛ فقد أعرب النصف عن رضاهم عن الأداء العام للحكومة، مقارنةً بنسبة 29 في المئة في استطلاع 2023-2024. وتضاعفت تقريبًا نسبة الرضا عن التعليم، لتصل إلى 48 في المئة، فيما ارتفعت نسبة الرضا عن الرعاية الصحية إلى 45 في المئة. كما ارتفعت التقييمات الإيجابية لأداء الحكومة في توفير فرص العمل، والحد من عدم المساواة، وكبح ارتفاع الأسعار، لتتراوح بين 46 و48 في المئة. وكان الاستثناء الأبرز هو الأمن، إذ قيّم 61 في المئة من المبحوثين أداء الحكومة في الحفاظ على الأمن والنظام تقييمًا إيجابيًا، بانخفاض عن نسبة 80 في المئة المسجلة في الاستطلاع السابق. وتراجعت نسبة من يرون أن الفساد منتشر من 74 إلى 60 في المئة، فيما يعتقد 47 في المئة أن الحكومة تعمل على مكافحته.

ولقد تراجعت الرغبة في الهجرة تراجعًا ملحوظًا، لكنها لا تزال أكثر انتشارًا في أوساط الشباب والفئات الأكثر معاناة من الهشاشة الاقتصادية. فقد أفاد 16 في المئة فقط من المغاربة بأنهم فكروا في الهجرة، مقارنةً بـ 35 في المئة في استطلاع 2023-2024. ولا يزال الشباب أكثر ميلًا إلى التفكير في الهجرة مقارنةً بالأكبر سنًا (24 في المئة مقابل 13 في المئة)، كما أن المواطنين غير القادرين على تغطية احتياجاتهم الأساسية أكثر نزوعًا إلى التفكير في الهجرة بمرتبتين من القادرين على تلبية (21 في المئة مقابل 10 في المئة). وجاءت الأسباب الاقتصادية في مقدمة دوافع الهجرة؛ إذ ذكرها 54 في المئة ممن يفكرون في الهجرة، تلتها فرص التعليم بنسبة 19 في المئة، ثم لم تشمل الأسرة بنسبة 14 في المئة. وتصدّرت كندا والولايات المتحدة الأمريكية قائمة الوجهات المفضّلة للهجرة. وأبدى 3 من كل 10 أشخاص يفكرون في الهجرة استعدادهم لمغادرة البلاد دون الوثائق المطلوبة، بانخفاض عن نسبة 53 في المئة المسجلة في استطلاع 2023-2024. ويرتبط انعدام الأمن الاقتصادي ارتباطًا وثيقًا بهذا الاستعداد، إذ أفاد 39 في المئة من الراغبين في الهجرة ممن لا يستطيعون تغطية احتياجاتهم الأساسية

بأنهم قد يفكّرون في الهجرة دون الوثائق المطلوبة، مقارنةً بنسبة 7 في المئة فقط ممن يستطيعون تلبية تلك الاحتياجات.

ولا تزال المشاركة المدنية محدودة، رغم الاهتمام الواسع نسبيًا بالشأن السياسي؛ فقد أفاد 42 في المئة من المواطنين بأنهم مهتمون بالسياسة، لكن 8 في المئة فقط ينتمون إلى منظمة أو مجموعة أو نادٍ، فيما يشارك 12 في المئة في أنشطة تطوعية خلال شهر اعتيادي. وتتباين تصورات المواطنين بشأن الحريات. فقد رأى 62 في المئة أن حرية التعبير مضمونة إلى حد كبير أو متوسط، بزيادة طفيفة عن الاستطلاع السابق، فيما رأى 55 في المئة أن حرية التظاهر السلمي مكفولة بالقدر نفسه، وهي نسبة لم تتغير تقريبًا. وفي المقابل، يرى 60 في المئة أن حرية الصحافة مكفولة، بانخفاض قدره 11 نقطة مئوية مقارنةً بعامي 2023-2024. وكان المواطنون القادرون على تلبية احتياجاتهم الأساسية أكثر إيجابية بدرجة ملحوظة في تقييمهم للحريات السياسية مقارنةً بغير القادرين على تلبيةها.

ولقد أصبحت المواقف تجاه قضايا النوع الاجتماعي أقل تقليدية وفقًا لعدة مؤشرات، لكن التأييد لبعض الآليات المؤسسية الرامية إلى تعزيز تمثيل المرأة تراجع. إذ يوافق 47 في المئة على أن الرجال أفضل من النساء في مناصب القيادة السياسية، بانخفاض بواقع 10 نقاط مئوية مقارنةً بعامي 2023-2024، فيما يرى 44 في المئة أن الكلمة الأخيرة في القرارات الأسرية ينبغي أن تكون للرجل، بانخفاض بواقع 17 نقطة مئوية. وظل التأييد لتكافؤ الفرص بين الرجال والنساء في مكان العمل دون تغيير، عند نسبة 64 في المئة. على ذلك، تراجع التأييد لتخصيص مقاعد للنساء في البرلمان والحكومة إلى 51 و52 في المئة على التوالي. ويرى 7 من كل 10 مغاربة أن التحرش بالنساء منتشر في الشوارع، فيما يرى 58 في المئة أنه منتشر في أماكن العمل.

وتتركز المخاوف البيئية بصورة متزايدة حول المياه؛ إذ يعتبر 54 في المئة أن ندرة المياه أو تلوثها يمثلان أخطر مشكلة بيئية تواجه البلاد، بزيادة قدرها 14 نقطة مئوية عن النسبة الإجمالية المسجلة لهاتين المشكلتين في استطلاع 2023-2024. ويعرب أكثر من نصف المغاربة عن قلقهم إزاء الكوارث الطبيعية المرتبطة بالمناخ، فيما يخشى 62 في المئة أن تؤدي التغيرات المناخية إلى اضطراب أسرهم إلى الانتقال من أماكن إقامتها. وفي الوقت نفسه، تراجع التأييد لعدد من السياسات البيئية. فقد أيد 60 في المئة إعطاء الأولوية لمصادر الطاقة البديلة، مقارنةً بنسبة 89 في المئة في استطلاع 2023-2024، فيما يفترض 41 في المئة أن على الحكومة بذل مزيد من الجهود للتصدي للتغيرات المناخية، بعد أن كانت النسبة 80 في المئة.

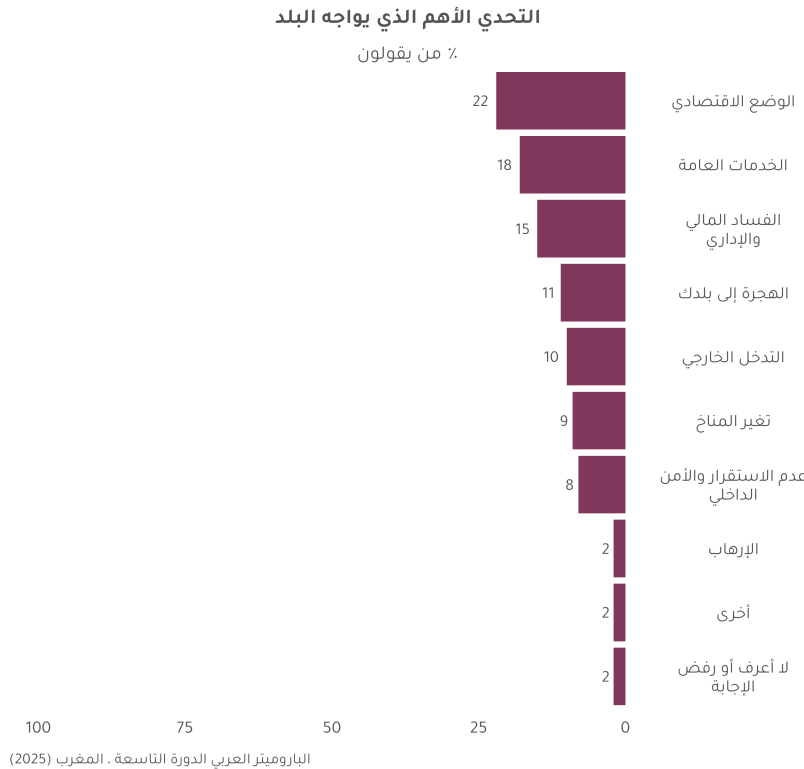
ولا يزال تأييد الديمقراطية يمثل موقف الأغلبية، لكنه أصبح أقل حسمًا مما كان عليه في استطلاع الباروميتر العربي السابق قبل عامين. يقول 53 في المئة من المغاربة إن الديمقراطية هي دائمًا أفضل من أي شكل آخر من أشكال الحكم، بانخفاض بواقع 7 نقاط مئوية مقارنةً باستطلاع 2023-2024، فيما يوافق 51 في المئة على أن الأنظمة الديمقراطية قد تنطوي على مشكلات، لكنها تظل أفضل من البدائل الأخرى، بانخفاض بواقع 22 نقطة مئوية. ومع ذلك، منح 69 في المئة الديمقراطية درجة 6 أو أكثر على مقياس من 11 درجة يقيس مدى ملاءمتها للمغرب. وتزيد هذه النسبة بمقدار 11 نقطة مئوية عن نسبة 58 في المئة الذين منحوا المغرب نفسه درجة 6 أو أكثر على مقياس يقيس مدى ديمقراطية البلاد في الوقت الراهن.

ولقد شهدت مواقف المواطنين والمواطنات في المغرب تجاه الدول الأجنبية تحولات كبيرة منذ 2023-2024. فقد حظيت قطر والاتحاد الأوروبي والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وتركيا بالتقييمات الأكثر إيجابية، فيما ظلت إسرائيل وإيران الأقل شعبية. وتراجعت النظرة الإيجابية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا وقطر وتركيا والمملكة العربية السعودية، بينما تحسّنت النظرة تجاه فرنسا. ولا يزال المغاربة ينظرون إلى الأحداث في غزة بوصفها جرائم بالغة الخطورة، إذ يصفها 52 في المئة بأنها إبادة جماعية أو مجازر أو قتل جماعي. ويعارض 4 من كل 5 مغاربة التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل، رغم ارتفاع نسبة المؤيدين له ارتفاعًا طفيفًا من 13 في المئة في استطلاع 2023-2024 إلى 18 في المئة. وفي سيناريو تعترف فيه إسرائيل بدولة فلسطينية على حدود عام 1967، تكون القدس الشرقية عاصمتها، ترتفع نسبة تأييد التطبيع إلى 36 في المئة، فيما يعارضه 60 في المئة.

هذه بعض النتائج الأساسية لاستطلاع ممثل لمستوى الدولة تم عبر مقابلات نُفذت وجهًا لوجه مع 1210 من المواطنين والمواطنات عبر مختلف جهات المغرب الاثنتي عشرة. نُفذ الاستطلاع في الفترة من 23 أغسطس/آب إلى 6 سبتمبر/أيلول 2025، باستخدام منهج العينة العنقودية متعددة المراحل. هامش الخطأ هو تقريبًا ± 3 نقاط. والاستطلاع جزء من الدورة التاسعة للباروميتر العربي. تتوفر معلومات إضافية عن الاستطلاعات على موقع www.arabbarometer.org.

الاقتصاد

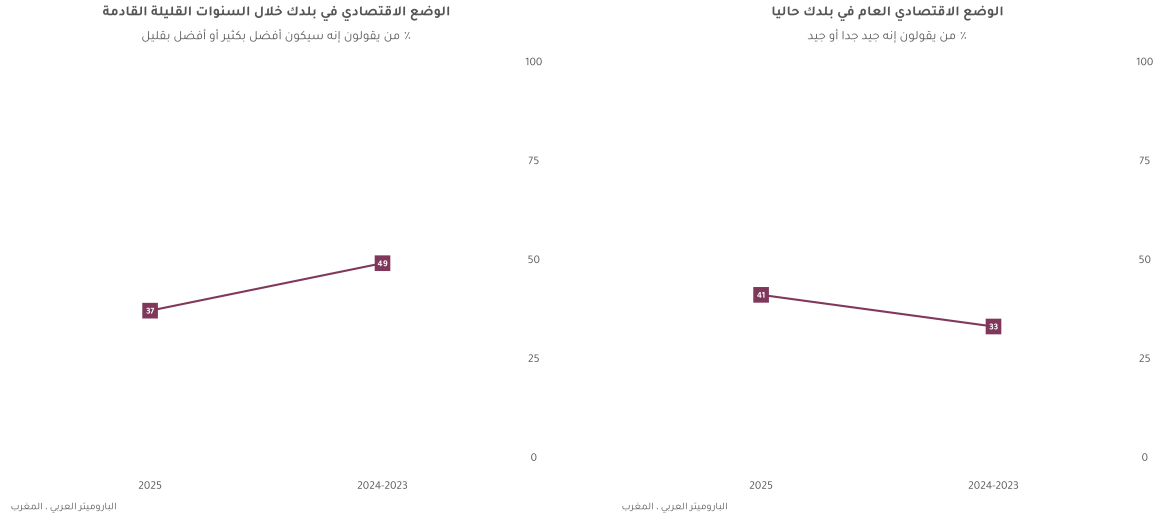
لا تزال القضايا الاقتصادية تشغل حيزًا كبيرًا من اهتمامات الناس، لكنها لا تهيمن على شواغل الرأي العام في المغرب؛ فقد اعتبر 22 في المئة أن الوضع الاقتصادي هو التحدي الأهم الذي يواجه المغرب، وهي نسبة لم تتغير تقريبًا عن النسبة المسجلة في استطلاع 2023-2024، والتي بلغت 22 في المئة. وجاءت الخدمات العامة في المرتبة الثانية بنسبة 18 في المئة، تلاها الفساد المالي والإداري بنسبة 15 في المئة، ثم الهجرة بنسبة 11 في المئة، والتدخل الأجنبي بنسبة 10 في المئة، وتغير المناخ بنسبة 9 في المئة، والأمن الداخلي بنسبة 8 في المئة. وكان المواطنون غير القادرين على تغطية احتياجاتهم الأساسية أكثر ميلًا إلى اعتبار الوضع الاقتصادي التحدي الأهم، بفارق 10 نقاط مئوية عن القادرين على تغطية نفقاتهم (28 في المئة مقابل 18 في المئة)، كما كانوا أكثر ميلًا بمرتين إلى اعتبار الفساد التحدي الأهم (19 في المئة مقابل 9 في المئة). وكانت النساء أكثر نزوعًا من الرجال إلى اعتبار الخدمات العامة التحدي الرئيسي الذي تواجهه البلاد (22 في المئة مقابل 14 في المئة).



وتحسّنت تقييمات المواطنين للأوضاع الاقتصادية الراهنة تحسُّنًا ملحوظًا منذ الاستطلاع السابق؛ إذ يصف 41 في المئة الاقتصاد بأنه جيد أو جيد جدًا، مقارنةً بنسبة 33 في المئة في استطلاع عامي 2023-2024. ومن اللافت أن 7 في المئة فقط يعتبرون أن الأوضاع الاقتصادية جيدة جدًا، فيما يصفها 34 في المئة بالجيّدة. وفي المقابل، يُقيّم 40 في المئة الأوضاع الاقتصادية بأنها سيئة، و17 في المئة يعتبرونها سيئة جدًا. وكما هو متوقع، كان المواطنون الذين تكفي دخولهم لتغطية احتياجاتهم الأساسية أكثر ميلًا بمرتين إلى تقييم الوضع الاقتصادي تقييمًا إيجابيًا مقارنةً بمن لا تكفي دخولهم لذلك (55 في المئة مقابل 27 في المئة). كذلك كان سكان المناطق الحضرية أكثر إيجابية في تقييمهم للأوضاع الاقتصادية من سكان المناطق الريفية (46 في المئة مقابل 34 في المئة). وعلى خلاف الاستطلاع السابق، لم يعد خريجو الجامعات الفئة الأكثر إيجابية في تقييم الوضع الاقتصادي، إذ يقيّمه 37 في المئة منهم تقييمًا إيجابيًا، مقارنةً بنسبة 43 في المئة من المواطنين الحاصلين على تعليم ثانوي أو أقل.

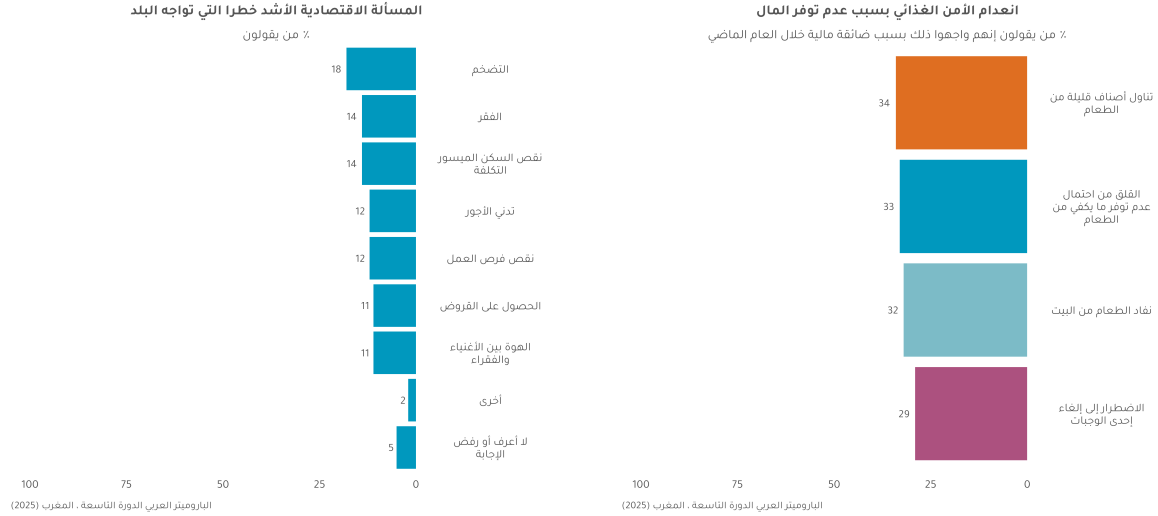
ورغم التقييمات الإيجابية نسبيًا للوضع الاقتصادي الراهن، تُعدّ التوقعات بشأن المستقبل أقل تفاؤلًا إلى حد ما، إذ يتوقع 37 في المئة أن يتحسن الوضع الاقتصادي كثيرًا أو إلى حد ما خلال العامين أو الأعوام الثلاثة المقبلة، بانخفاض بواقع 12 نقطة

مئوية عن نسبة 49 في المئة المسجلة في استطلاع 2024-2023. ويتوقع الثلث ألا تشهد الأوضاع تغييرًا يُذكر، فيما يرى 27 في المئة أن الأوضاع سوف تزداد سوءًا. ومرة أخرى، تؤثر الظروف الاقتصادية للأسر في نظرة المواطنين إلى المستقبل، إذ يتوقع نحو نصف المواطنين القادرين على تغطية احتياجاتهم الأساسية (47 في المئة) تحسن الأوضاع الاقتصادية، مقارنةً بنسبة 28 في المئة من غير القادرين على تغطيتها.



ورغم تحسن تقيييمات الوضع الاقتصادي مؤخرًا، لا يزال انعدام الأمن الاقتصادي على المستوى الفردي واسع الانتشار. إذ يفيد 56 في المئة من المغاربة بأن الطعام الذي اشتروه خلال الأيام الثلاثين السابقة كان ينفد غالبًا أو أحيانًا قبل أن تتوافر لديهم الأموال اللازمة لشراء المزيد منه. وتمثل هذه النسبة انخفاضًا قدره 7 نقاط مئوية عن نسبة 63 في المئة المسجلة في استطلاع 2024-2023، لكنها لا تزال تشمل أغلبية المغاربة. وكان سكان المناطق الريفية أكثر عرضة لنفاذ الطعام من سكان المناطق الحضرية، بفارق 9 نقاط مئوية (62 في المئة مقابل 53 في المئة).

وتؤكد مؤشرات أخرى استمرار المعاناة الاقتصادية وشدها. فقد أعرب ثلث المغاربة عن قلقهم خلال العام السابق من عدم توافر ما يكفي من الطعام. ويذكر 34 في المئة بأنهم اقتصروا على تناول أصناف قليلة من الطعام بسبب نقص الموارد، فيما يقول 29 في المئة إنهم اضطروا إلى تقوية إحدى الوجبات، ويشير 32 في المئة إلى أن الطعام نفد بالفعل من البيت. وتتركز هذه المعاناة بين المواطنين غير القادرين على تحمل تكاليف احتياجاتهم الأساسية. وكان الشباب أكثر عرضة للقلق بشأن توافر ما يكفي من الطعام مقارنةً بالمواطنين الأكبر سنًا، بفارق 10 نقاط مئوية (40 في المئة مقابل 30 في المئة).

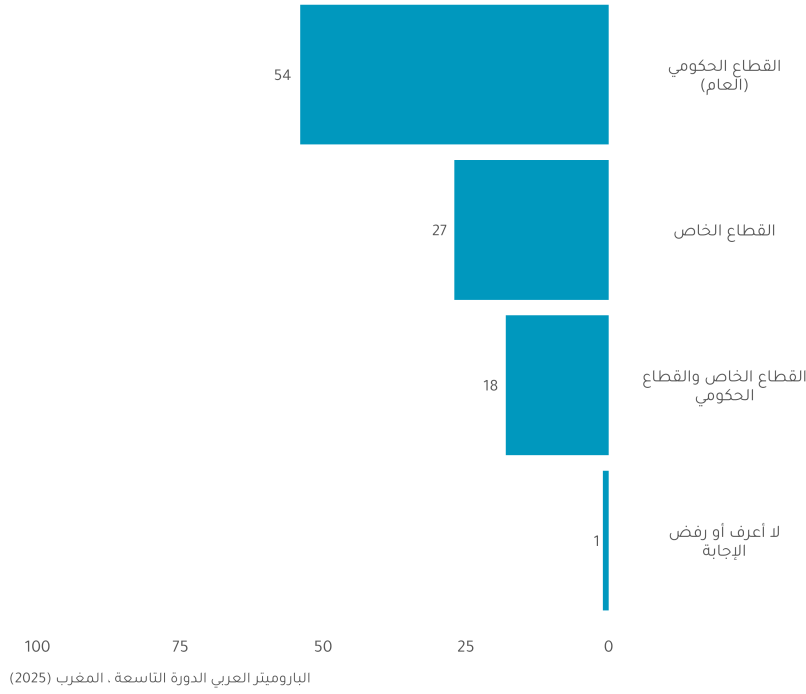


وليس عند المواطنين إجماع على مشكلة اقتصادية واحدة بوصفها الأهم، ولا على حل واحد لتحسين الأوضاع الاقتصادية. فقد جاء التضخم في مقدمة المشكلات الاقتصادية الأكثر خطورة التي تواجه البلاد، لكن 18 في المئة فقط اختاروه بوصفه المشكلة الأهم. وجاء الفقر ونقص المساكن ميسورة التكلفة في المرتبة الثانية بنسبة 14 في المئة لكل منهما، فيما يشير 12 في المئة إلى نقص فرص العمل، والنسبة نفسها إلى انخفاض الأجور. واختار 11 في المئة عدم المساواة بوصفها المشكلة الأهم، والنسبة نفسها فيما يتعلق بصعوبة الحصول على الائتمان. وعندما سُئل المغاربة عن الإجراء الذي ينبغي للحكومة اتخاذه أولاً لتحسين الأوضاع الاقتصادية، اختار 22 في المئة خفض تكاليف المعيشة، و14 في المئة زيادة الأجور، و13 في المئة توفير فرص العمل، و13 في المئة دعم المشروعات الصغيرة، و12 في المئة إصلاح التعليم، و11 في المئة تشجيع الاستثمار الأجنبي. وتشير هذه النتائج إلى أن الضغوط الاقتصادية متعددة الأوجه، ولا تتركز في البطالة وحدها.

ولا يزال العمل في القطاع العام يحظى بجاذبية في نظر الناس، إذ يفضلته 45 في المئة على العمل في القطاع الخاص، وإن كانت هذه النسبة أقل بكثير من نظيرتها في الأردن (77 في المئة) وبعض البلدان الأخرى المشمولة باستطلاع الدورة التاسعة. ويرى 54 في المئة من المغاربة أن على الحكومة التركيز على توفير فرص العمل في القطاع العام، مقابل 27 في المئة يفضلون التركيز على القطاع الخاص، و18 في المئة يرون ضرورة التركيز على القطاعين معاً. وعندما سُئل المواطنون عن القطاع الذي يفضلون العمل فيه، اختار 45 في المئة الوظائف الحكومية، مقابل 32 في المئة فضلوا العمل في القطاع الخاص. ويبدو أن أبرز أسباب تفضيل الوظائف الحكومية تتمثل في الاعتقاد بأنها توفر قدراً أكبر من الاستقرار الوظيفي (42 في المئة)، ورواتب أفضل (41 في المئة). وفي الوقت نفسه، يُنظر إلى هذه الوظائف على أنها أصعب منالاً (38 في المئة)، وأن الحصول عليها يتطلب اللجوء إلى الواسطة أو المحسوبية بدرجة أكبر مقارنةً بوظائف القطاع الخاص (39 في المئة). وتُظهر هذه النتائج أن العمل في القطاع العام لا يزال يحتفظ بجاذبيته من الناحيتين الرمزية والعملية، رغم أن نسباً كبيرة من المواطنين تفضل العمل في القطاع الخاص.

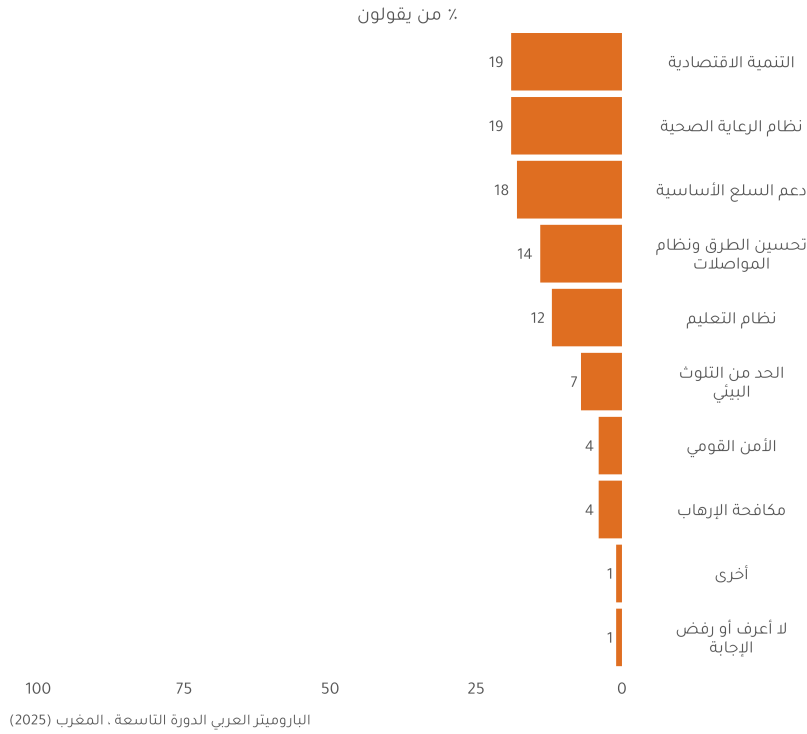
القطاع الأولي على الحكومة خلق فرص العمل فيه

% من يقولون



ولقد أصبحت أولويات الإنفاق الحكومي أكثر تنوعًا مقارنةً باختيارات المواطنين في استطلاع 2023-2024. فقد تصدّرت الرعاية الصحية والتنمية الاقتصادية قائمة الأولويات بنسبة 19 في المئة لكل منهما، وهي نسبة تكاد تتساوى مع نسبة من أعطوا الأولوية للدعم الحكومي، البالغة 18 في المئة. وجاءت الطرق والنقل في المرتبة التالية بنسبة 14 في المئة، ثم التعليم بنسبة 12 في المئة. وفي الاستطلاع السابق، تصدّرت التنمية الاقتصادية قائمة الأولويات بنسبة 27 في المئة، تلاها الدعم الحكومي بنسبة 23 في المئة، ثم التعليم بنسبة 16 في المئة، والرعاية الصحية بنسبة 14 في المئة. ولا يزال المواطنون غير القادرين على تغطية احتياجاتهم الأساسية أكثر ميلًا إلى إعلاء أولوية الدعم الحكومي مقارنةً بالقادرين على تغطية نفقاتهم (23 في المئة مقابل 12 في المئة). وفي المقابل، كان المواطنون الأفضل حالًا من الناحية الاقتصادية أكثر ميلًا إلى إعطاء الأولوية للرعاية الصحية (24 في المئة مقابل 16 في المئة). ويشير هذا التحول إلى تراجع تركيز المواطنين على الإجراءات الفورية لتخفيف أعباء ارتفاع الأسعار، دون أن يتبلور توافق واضح حول أولوية بديلة.

أولوية الإنفاق الحكومي للعام المقبل

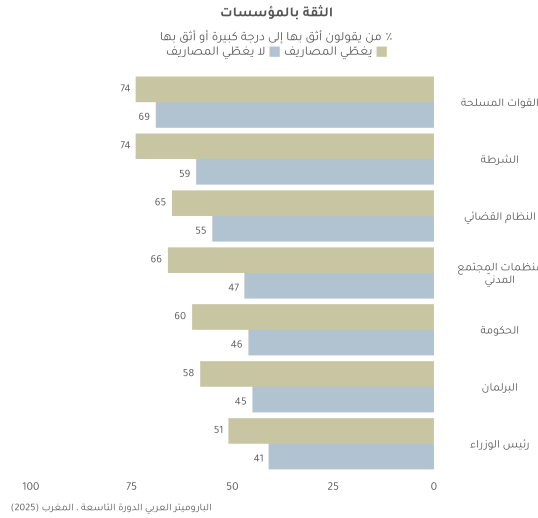
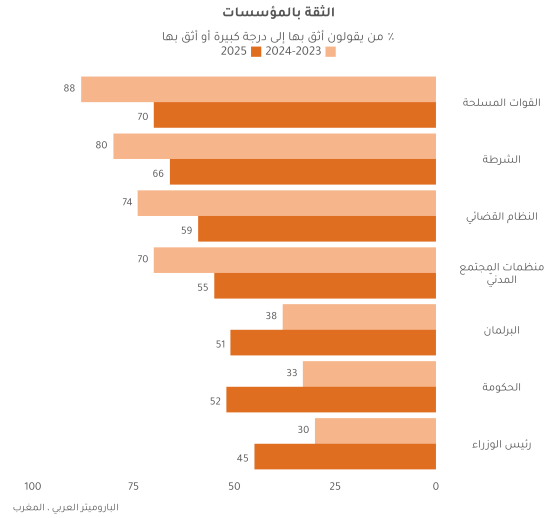


الثقة في مؤسسات الدولة

ارتفعت الثقة في المؤسسات السياسية المغربية ارتفاعاً كبيراً منذ استطلاع 2023-2024. فقد أعرب ما يزيد قليلاً عن نصف المغاربة (52 في المئة) عن ثقتهم الكبيرة أو الكبيرة جداً في الحكومة، بزيادة قدرها 19 نقطة مئوية عن نسبة 33 في المئة المسجلة في الاستطلاع السابق. وارتفعت الثقة في رئيس الحكومة بمقدار 15 نقطة مئوية، لتصل إلى 45 في المئة، فيما زادت الثقة في البرلمان بمقدار 13 نقطة مئوية، لتبلغ 51 في المئة. كذلك بلغت نسبة الثقة في الحكومات الجهوية 56 في المئة، بزيادة قدرها 7 نقاط مئوية عن الاستطلاع السابق. وكانت هذه الزيادة واسعة النطاق، بحيث أصبحت المؤسسات النيابية والتنفيذية تحظى بثقة الأغلبية أو ما يقارب الأغلبية.

وفي المقابل، اتخذت الثقة في المؤسسات التي حظيت بتقييمات مرتفعة على نحو استثنائي في استطلاع 2023 مساراً مختلفاً. وقد أُجري ذلك الاستطلاع بعد وقت قصير من زلزال سبتمبر/أيلول 2023. فقد تراجعت الثقة في المحاكم والنظام القضائي من 74 إلى 59 في المئة، وانخفضت الثقة في منظمات المجتمع المدني من 70 إلى 55 في المئة. ولا تزال المؤسسات الأمنية الأعلى نصيباً من الثقة الشعبية، رغم تراجع تقييماتها إلى حد ما خلال العامين الماضيين. فقد بلغت نسبة الثقة في الشرطة 66 في المئة، مقارنةً بنسبة 80 في المئة في استطلاع 2023-2024، فيما تراجعت الثقة في القوات المسلحة من 88 إلى 70 في المئة. أما القيادات الدينية، فقد حظيت بثقة 52 في المئة من المغاربة.

ولا تزال الظروف الاقتصادية للأسر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستويات الثقة في المؤسسات. فالمواطنون القادرون على تلبية احتياجاتهم الأساسية أكثر ميلاً إلى الثقة في الحكومة من غير القادرين على تلبية احتياجاتهم (60 في المئة مقابل 46 في المئة)، وأكثر ميلاً إلى الثقة في البرلمان بفارق 13 نقطة مئوية (58 في المئة مقابل 45 في المئة)، وفي منظمات المجتمع المدني بفارق 19 نقطة مئوية (66 في المئة مقابل 47 في المئة). وبلغ هذا الفارق 15 نقطة مئوية في الثقة بالشرطة، و10 نقاط مئوية في الثقة بالمحاكم. أما الثقة في القوات المسلحة، فكانت أقل تفاوتاً بحسب الوضع الاقتصادي، إذ بلغت 74 في المئة بين المواطنين الأفضل حالاً من الناحية الاقتصادية، مقابل 69 في المئة بين من يواجهون صعوبات اقتصادية.



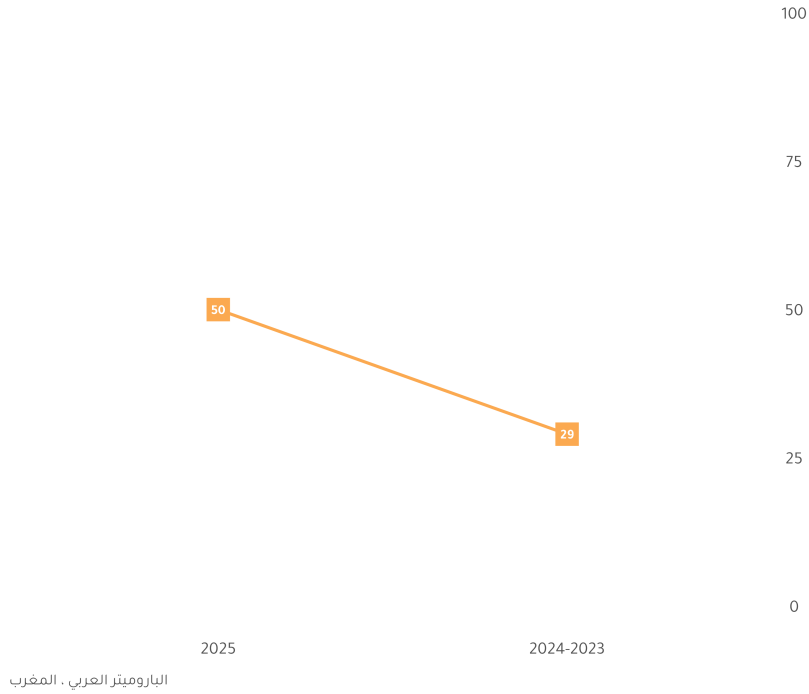
كذلك تؤثر عوامل السن والنوع الاجتماعي في مستويات الثقة ببعض المؤسسات. فقد كان الشباب في الشريحة العمرية بين 18 و29 عامًا أقل نزوعًا إلى الثقة في الحكومة من المواطنين الذين تبلغ أعمارهم 30 عامًا فأكثر، بفارق 9 نقاط مئوية (45 في المئة مقابل 54 في المئة)، وأقل ميلًا إلى الثقة في رئيس الحكومة بفارق 5 نقاط مئوية. وكانت النساء أكثر إقبالًا من الرجال على الثقة في البرلمان بفارق 9 نقاط مئوية (55 في المئة مقابل 46 في المئة)، وفي الحكومات الجهوية بفارق 12 نقطة مئوية (62 في المئة مقابل 50 في المئة). وبوجه عام، تشير النتائج إلى أن التغيرات في مستويات الثقة لا تشمل جميع المواطنين بالقدر نفسه، إنما تتفاوت إلى حد ما بين الفئات الديموغرافية المختلفة.

الأداء الحكومي

تواكبت زيادة الإقبال على الثقة في المؤسسات السياسية مع تحسن كبير في تقييمات المواطنين للأداء الحكومي. فقد أعرب نصف المغاربة عن رضاهم أو رضاهم التام عن الأداء العام للحكومة، بزيادة قدرها 21 نقطة مئوية عن نسبة 29 في المئة المسجلة في استطلاع 2024-2023. وكان الرجال أكثر ميلًا من النساء إلى التعبير عن رضاهم عن الأداء الحكومي، بفارق 10 نقاط مئوية (55 في المئة مقابل 45 في المئة)، فيما كان المواطنون القادرون على تغطية احتياجاتهم الأساسية أكثر رضا من غير القادرين على تغطيتها، بفارق 14 نقطة مئوية (57 في المئة مقابل 43 في المئة).

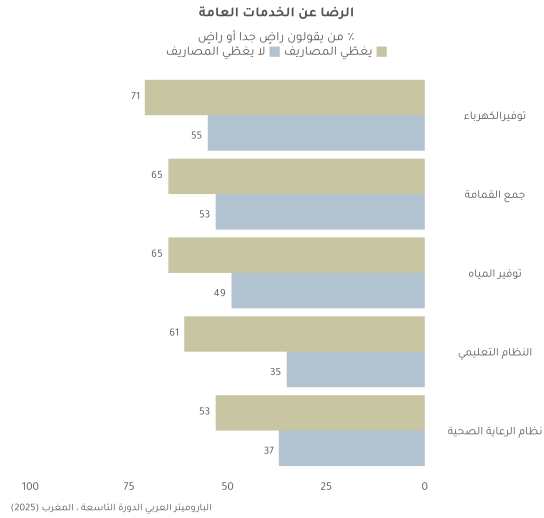
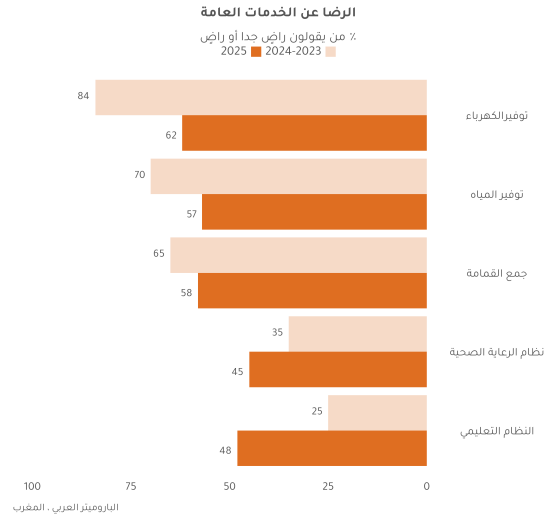
تقييم أداء الحكومة ككل

% من يقولون

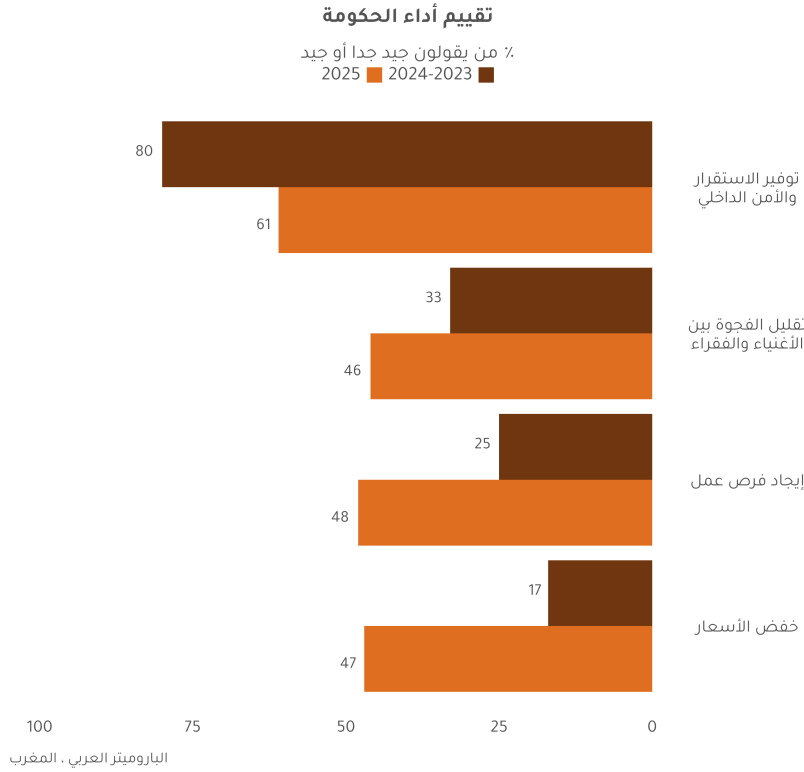


كذلك تحسّنت تقييمات المواطنين لخدمات التعليم والرعاية الصحية: إذ يعرب 48 في المئة عن رضاهم عن النظام التعليمي، وهي نسبة تقارب ضعف النسبة المسجلة في استطلاع عامي 2024-2023، والتي بلغت 25 في المئة. وارتفعت نسبة الرضا عن الرعاية الصحية بمقدار 10 نقاط مئوية، لتصل إلى 45 في المئة. وفي المقابل، ورغم أن خدمات أخرى لا تزال تحظى بتقييمات إيجابية من الأغلبية، فإن مستويات الرضا عنها تراجعت خلال العامين الماضيين. على سبيل المثال، أعرب 58 في المئة عن رضاهم عن خدمات جمع القمامة، مقارنةً بنسبة 65 في المئة في الاستطلاع السابق، فيما بلغت نسبة الرضا عن خدمات الكهرباء 62 في المئة، بعد أن كانت 84 في المئة، ووصلت نسبة الرضا عن إمدادات المياه إلى 57 في المئة، مقارنةً بنسبة 70 في المئة سابقًا. أما توافر المساكن ميسورة التكلفة، فقد قيّمه 48 في المئة تقييماً إيجابياً.

وتكشف تقييمات الخدمات عن تفاوتات اقتصادية وجغرافية كبيرة. فقد كان المواطنون القادرون على تغطية احتياجاتهم الأساسية أكثر ميلاً إلى التعبير عن رضاهم عن التعليم مقارنةً بغير القادرين على تغطيتها، بفارق 26 نقطة مئوية (61 في المئة مقابل 35 في المئة)، وأكثر رضا عن توافر المساكن ميسورة التكلفة بفارق 24 نقطة مئوية (60 في المئة مقابل 36 في المئة). وبلغ الفارق بين الفئتين 16 نقطة مئوية في مستويات الرضا عن كل من الرعاية الصحية والكهرباء والمياه. كذلك كان سكان المناطق الحضرية أكثر ميلاً إلى التعبير عن رضاهم عن خدمات الكهرباء مقارنةً بسكان المناطق الريفية، بفارق 23 نقطة مئوية (71 في المئة مقابل 48 في المئة)، وعن مرافق المياه بفارق 17 نقطة مئوية (63 في المئة مقابل 46 في المئة).



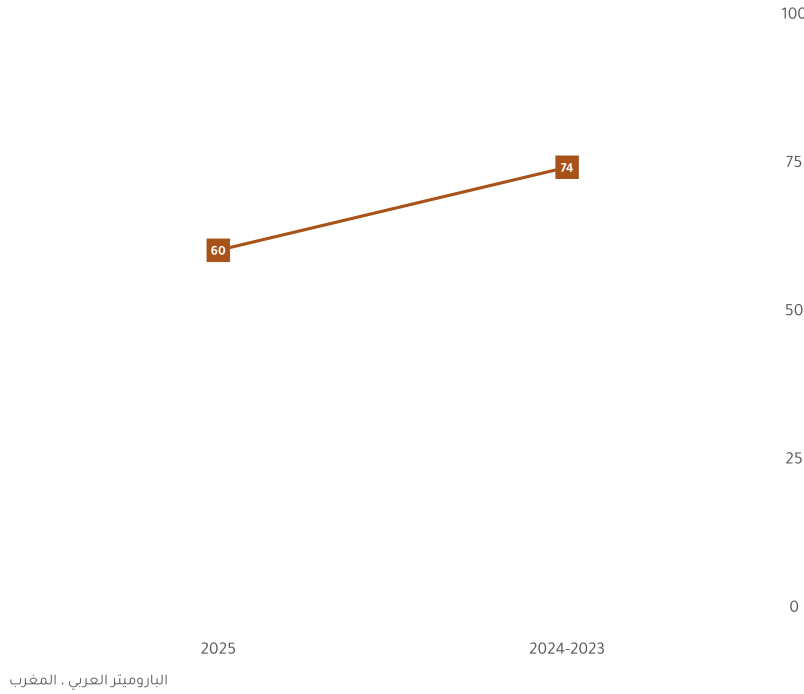
ولقد ارتفعت تقييمات المواطنين للأداء الحكومي في الملفات الاقتصادية الأساسية، بعد أن كانت عند مستويات متدنية. فيقول 48 في المئة من المواطنين أن الحكومة تؤدي عملاً جيداً أو جيداً جداً في توفير فرص العمل، بزيادة بواقع 23 نقطة مئوية مقارنةً بعامي 2024-2023. وقد يُعزى هذا التحسن جزئياً إلى الاستثمارات الأجنبية الكبيرة التي ضختها الصين في المغرب خلال السنوات الأخيرة. كذلك يُقِيم 46 في المئة أداء الحكومة في تضيق الفجوة بين الأغنياء والفقراء تقييماً إيجابياً، بزيادة بواقع 13 نقطة مئوية مقارنة بالاستطلاع السابق، فيما يشهد 47 في المئة بجهودها في التعامل مع ارتفاع الأسعار، بزيادة بلغت 30 نقطة مئوية. وفي المقابل، تراجعت نسبة التقييمات الإيجابية لأداء الحكومة في الحفاظ على الأمن والنظام من 80 إلى 61 في المئة. وكان المواطنون الأفضل حالاً من الناحية الاقتصادية أكثر إيجابية في تقييمهم لأداء الحكومة في جميع هذه الملفات. فقد بلغ الفارق بين الفئات بحسب مستوى الدخل 23 نقطة مئوية في تقييم جهود توفير فرص العمل، و19 نقطة مئوية في الحد من عدم المساواة، و18 نقطة مئوية في الحفاظ على الأمن، و11 نقطة مئوية في ملف ارتفاع الأسعار. كذلك كان الشباب أكثر انتقاداً بدرجة ملحوظة من المواطنين الأكبر سناً لأداء الحكومة في معالجة عدم المساواة والتضخم.



ولا يزال الفساد مصدر قلق رئيسياً، رغم تحسّن تصوّرات المواطنين بشأنه: إذ يرى 6 من كل 10 أشخاص أن الفساد منتشر في مؤسسات الدولة إلى حد كبير أو متوسط، بانخفاض بواقع 14 نقطة مئوية عن نسبة 74 في المئة المسجلة في استطلاع 2024-2023. ويعتقد ما يقرب من نصف المغاربة (47 في المئة) أن الحكومة تعمل على مكافحة الفساد، وهي النسبة نفسها تقريباً المسجلة في الاستطلاع السابق، والبالغة 47 في المئة. وكان المواطنون غير القادرين على تغطية احتياجاتهم الأساسية أكثر ميلاً إلى الاعتقاد بانتشار الفساد مقارنةً بالقادرين على تغطيتها، بفارق 17 نقطة مئوية (69 في المئة مقابل 52 في المئة)، فيما كان المواطنون الأفضل حالاً من الناحية الاقتصادية أكثر ميلاً إلى الاعتقاد بأن الحكومة تكافح الفساد، بفارق 21 نقطة مئوية (59 في المئة مقابل 38 في المئة). كذلك تحسّنت تقييمات المواطنين لمدى استجابة الحكومة لمطالبهم، إذ يعتبر 43 في المئة أن الحكومة تستجيب بدرجة كبيرة أو كبيرة جداً لما يريده المواطنون، مقارنةً بنسبة 30 في المئة في الاستطلاع السابق. ورغم أهمية هذه التحسّنات، فإنها لا تزال تتأثر بدرجة كبيرة بمستوى الأمن الاقتصادي للأسر.

الفساد في مؤسسات الدولة وأجهزتها الوطنية

% من يقولون إنه موجود إلى درجة كبيرة أو إلى درجة متوسطة



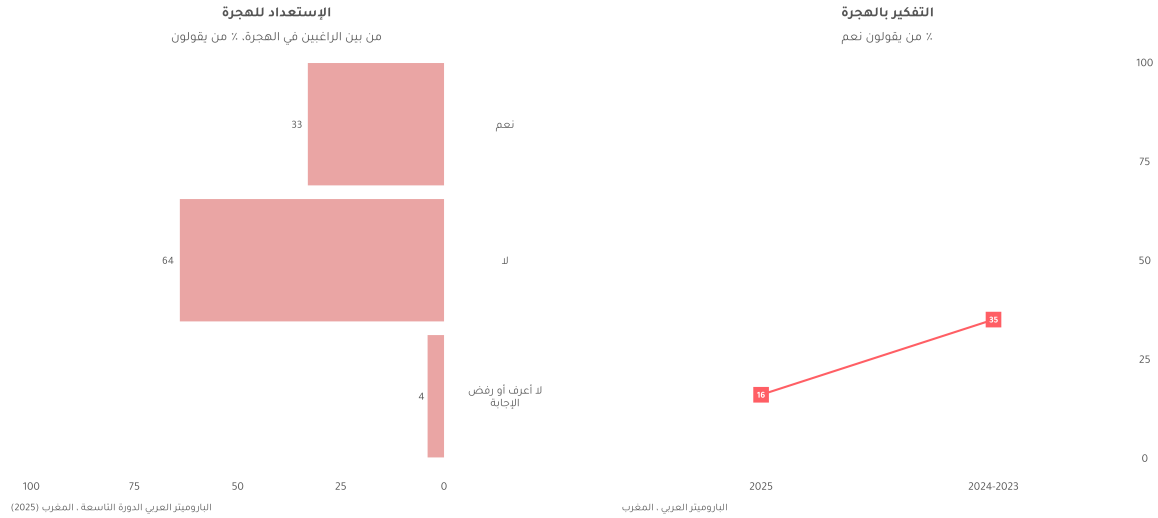
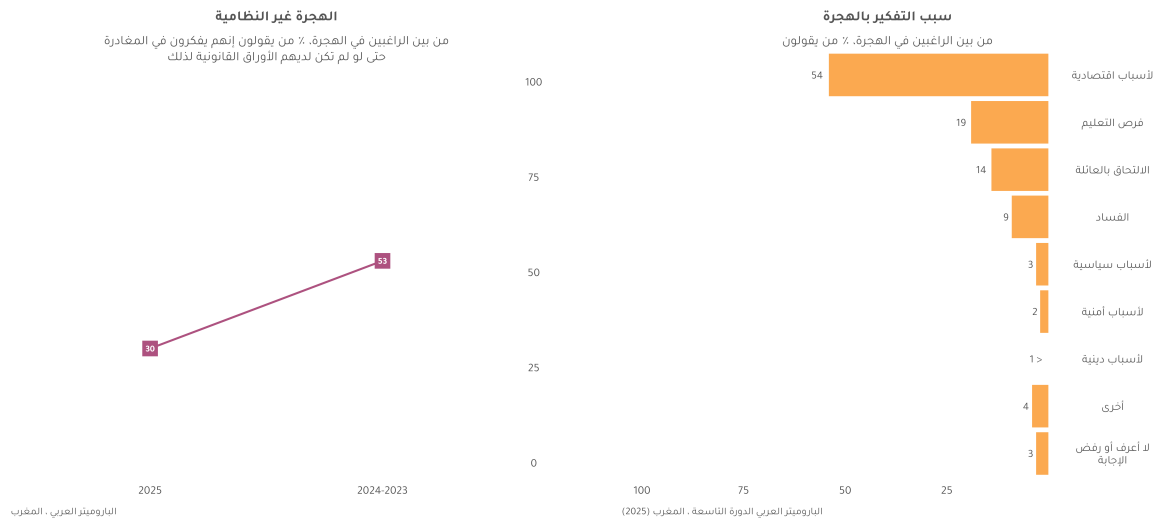
الهجرة

تراجعت نسبة المغاربة الذين يفكرون في الهجرة تراجعًا حادًا؛ إذ يقول 16 في المئة فقط بأنهم فُكروا في مغادرة البلاد، مقارنةً بنسبة 35 في المئة في استطلاع 2024-2023. ويظهر هذا التراجع عبر مختلف الفئات الديموغرافية، لكن الرغبة في الهجرة لا تزال تتركز بين الشباب والمواطنين الأكثر هشاشة من الناحية الاقتصادية. فقد فُكّر ربع الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عامًا في الهجرة، مقارنةً بنسبة 13 في المئة من المواطنين الذين تبلغ أعمارهم 30 عامًا فأكثر. وكان المواطنون غير القادرين على تغطية احتياجاتهم الأساسية أكثر ميلًا إلى التفكير في الهجرة بمرتين من القادرين على تغطية نفقاتهم (21 في المئة مقابل 10 في المئة). كذلك كان خريجو الجامعات أكثر ميلًا إلى التفكير في الهجرة من الحاصلين على تعليم ثانوي أو أقل، بفارق 9 نقاط مئوية. وعلى خلاف استطلاعات المغرب السابقة، سجّل الرجال والنساء نسبًا شبه متطابقة في التفكير في الهجرة.

ومن بين الراغبين في الهجرة، يقول الثلث (33 في المئة) بأنهم يتخذون بالفعل خطوات استعدادًا لمغادرة البلاد. وظلت الدوافع الاقتصادية السبب الأكثر شيوعًا للتفكير في الهجرة، إذ ذكرها 54 في المئة، تلتها فرص التعليم بنسبة 19 في المئة، ثم لم تشمل الأسرة بنسبة 14 في المئة، والفساد بنسبة 9 في المئة، والأسباب السياسية بنسبة 3 في المئة، والأسباب الأمنية بنسبة 2 في المئة. ويشبه ترتيب هذه الدوافع ما سُجّل في استطلاع 2024-2023، وإن كان انخفاض نسبة الراغبين في الهجرة يشير إلى أن التفكير فيها أصبح يقتصر على شريحة أضيق من المواطنين.

ولا تزال الوجهات المفضّلة للهجرة تتوزع بين أمريكا الشمالية وأوروبا ودول الخليج. فقد اختار 23 في المئة من الراغبين في الهجرة كندا وجهةً مفضّلة، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 22 في المئة، ثم إسبانيا وإيطاليا بنسبة 15 في المئة لكل منهما، وفرنسا بنسبة 13 في المئة، والمملكة العربية السعودية بنسبة 12 في المئة، وألمانيا والإمارات العربية المتحدة بنسبة 10 في المئة لكل منهما. ويشير هذا التوزيع إلى استمرار أهمية التقارب اللغوي والجغرافي في تحديد الوجهات المفضّلة للهجرة، دون أن تنفرد دولة واحدة بتفضيل أغلبية ساحقة من الراغبين فيها.

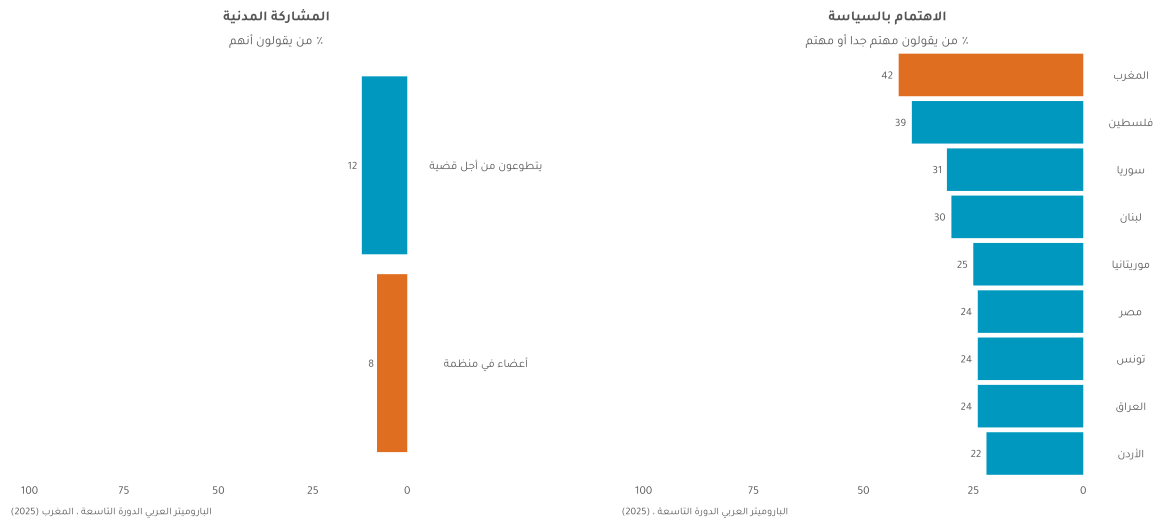
وأفاد 3 من كل 10 من الراغبين في الهجرة بأنهم قد يفكرون في مغادرة المغرب دون الوثائق الرسمية اللازمة، بانخفاض قدره 23 نقطة مئوية عن نسبة 53 في المئة المسجلة في استطلاع عامي 2023-2024. وكان الرجال أكثر ميلاً من النساء إلى التفكير في الهجرة دون الوثائق المطلوبة، بفارق 14 نقطة مئوية (37 في المئة مقابل 23 في المئة)، فيما كان الشباب أكثر ميلاً إلى ذلك من المواطنين الأكبر سناً، بفارق 11 نقطة مئوية (36 في المئة مقابل 25 في المئة). وكان التفاوت بحسب الوضع الاقتصادي كبيراً بصورة خاصة، إذ يذكر 39 في المئة من الراغبين في الهجرة الذين لا تكفي دخول أسرهم لتغطية احتياجاتهم الأساسية بأنهم قد يفكرون في المغادرة دون الوثائق المطلوبة، مقارنةً بنسبة 7 في المئة فقط من القادرين على تغطية نفقاتهم. كذلك كان خريجو الجامعات أقل ميلاً إلى التفكير في الهجرة دون الوثائق المطلوبة من الحاصلين على تعليم ثانوي أو أقل، بفارق 9 نقاط مئوية.



المشاركة المدنية

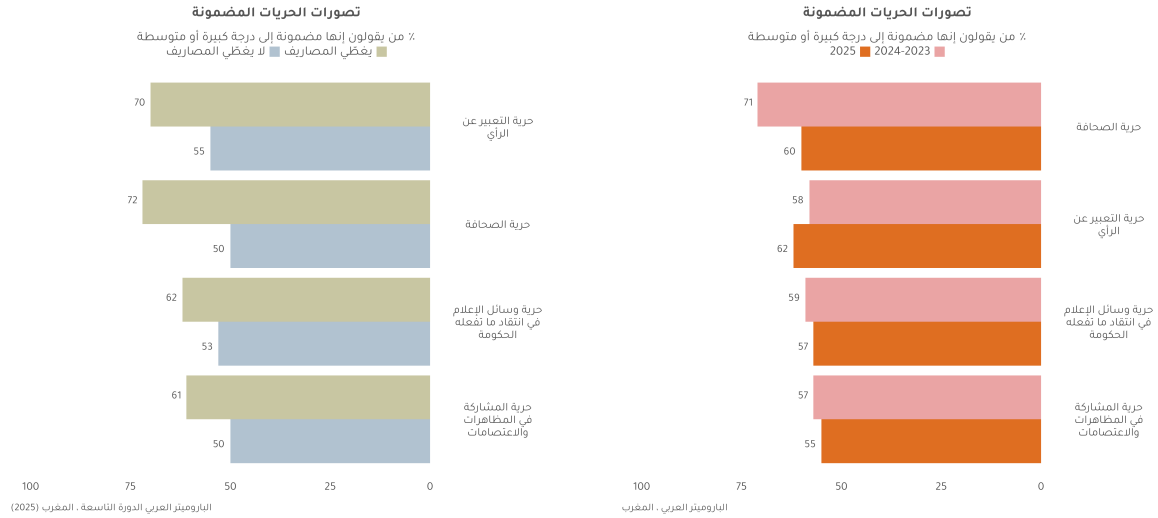
يحظى الاهتمام بالسياسة بانتشار واسع نسبياً في المغرب، لكنه لا ينعكس في مشاركة واسعة في المنظمات والجمعيات. فقد أفاد 42 في المئة من المغاربة بأنهم مهتمون أو مهتمون جداً بالسياسة، وهي النسبة الأعلى بين جميع البلدان المشمولة بالدورة التاسعة من استطلاعات الباروميتر العربي. وتتقارب مستويات الاهتمام بالسياسة بين الرجال والنساء، وكذلك بين الفئات العمرية المختلفة، لكنها تتفاوت بحسب الظروف الاقتصادية للأسر. فقد أعرب 51 في المئة من المواطنين القادرين على تغطية احتياجاتهم الأساسية عن اهتمامهم بالسياسة، مقارنةً بنسبة 36 في المئة من غير القادرين على تغطيتها.

ولا تزال المشاركة المدنية المنظمة محدودة. فقد أفاد 8 في المئة من المواطنين بأنهم أعضاء في منظمة أو مجموعة أو نادٍ، فيما يخص 12 في المئة جزءاً من وقتهم للعمل التطوعي خلال شهر اعتيادي. وكانت العضوية في المنظمات والمجموعات أكثر انتشاراً بين المواطنين الذين تبلغ أعمارهم 30 عامًا فأكثر مقارنةً بالشباب (10 في المئة مقابل 5 في المئة). ولا تتفاوت المشاركة في العمل التطوعي تفاوتاً يُذكر بحسب النوع الاجتماعي أو العمر أو دخل الأسرة، وإن كان سكان المناطق الحضرية أكثر ميلاً إلى التطوع من سكان المناطق الريفية، بفارق 4 نقاط مئوية (13 في المئة مقابل 9 في المئة). وتشير هذه النتائج إلى أن الاهتمام بالسياسة أكثر انتشاراً بكثير من المشاركة في أنشطة المجتمع المدني المنظم.



هذا وتتباين تصوّرات المغاربة بشأن الحريات السياسية. يرى 62 في المئة أن حرية التعبير مضمونة إلى حد كبير أو متوسط، بزيادة 4 نقاط مئوية عن نسبة 58 في المئة المسجلة في استطلاع 2023-2024. ويقول 55 في المئة إن حرية المشاركة في الاحتجاجات السلمية مكفولة، وهي نسبة لم تتغير تقريباً عن نسبة 57 في المئة المسجلة في الاستطلاع السابق. ويعتقد 57 في المئة أن وسائل الإعلام تتمتع بحرية انتقاد الحكومة على أعمالها. أما فيما يتعلق بحرية الصحافة بوجه عام، فقد رأى 60 في المئة أنها مكفولة، بانخفاض بواقع 11 نقطة مئوية عن نسبة 71 في المئة المسجلة في الاستطلاع السابق.

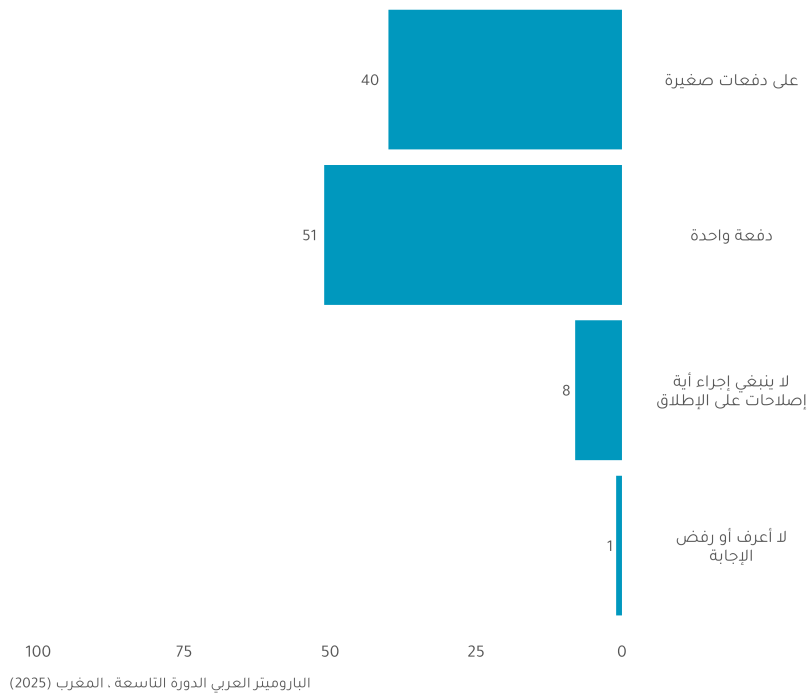
وكما هو الحال مع الثقة في المؤسسات وتقييمات الخدمات العامة، يؤثر الأمن الاقتصادي في تصوّرات المواطنين بشأن الحقوق السياسية. فقد كان المواطنون القادرين على تغطية احتياجاتهم الأساسية أكثر ميلاً إلى الاعتقاد بأن حرية التعبير مكفولة مقارنةً بغير القادرين على تغطيتها، بفارق 15 نقطة مئوية (70 في المئة مقابل 55 في المئة)، وأكثر ميلاً إلى الاعتقاد بأن حرية المشاركة في الاحتجاجات السلمية مكفولة، بفارق 11 نقطة مئوية (61 في المئة مقابل 50 في المئة).



وتتبع المطالبات بالإصلاح نمطًا مشابهًا. فقد أعربت الأغلبية (51 في المئة) عن الرغبة في أن تحدث الإصلاحات السياسية دفعة واحدة، وهي نسبة قريبة من نسبة 55 في المئة المسجلة في استطلاع 2024-2023. وفي المقابل، يُفَضَّل 40 في المئة تنفيذ الإصلاحات تدريجيًا، فيما يعتبر 8 في المئة أنه لا حاجة إلى أي إصلاحات. وكان المواطنون الذين لا تكفي دخولهم لتغطية احتياجاتهم الأساسية أكثر ميلًا إلى المطالبة بالإصلاح الفوري من المواطنين الأفضل حالًا من الناحية الاقتصادية، بفارق 15 نقطة مئوية (57 في المئة مقابل 42 في المئة).

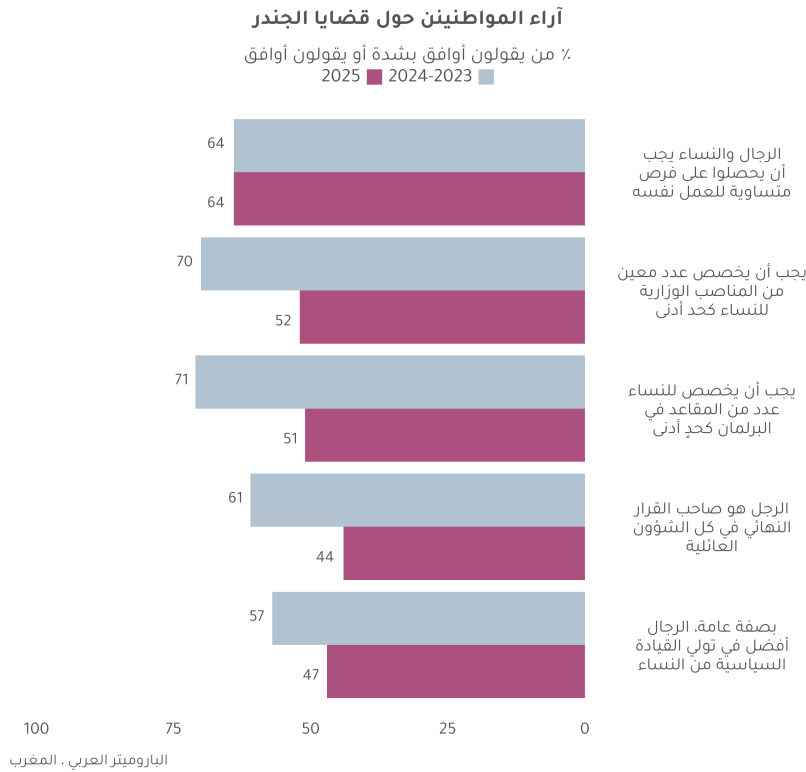
الإصلاح السياسي في البلد

% من يقولون يجب أن يكون



قضايا النوع الاجتماعي

تجمع المواقف تجاه قضايا النوع الاجتماعي في المغرب بين تراجع التأييد لبعض الأعراف التقليدية، وتراجع الدعم للتدابير المؤسسية الرامية إلى تعزيز التمثيل السياسي للمرأة. وتبدو الصورة معقدة بصورة خاصة في المجال السياسي؛ إذ يؤيد 47 في المئة من المغاربة مقولة أن الرجال أفضل من النساء في مناصب القيادة السياسية، بانخفاض قدره 10 نقاط مئوية عن نسبة 57 في المئة المسجلة في استطلاع 2023-2024. ومن اللافت أن الرجال والنساء أبدوا مستويات متساوية من الموافقة على هذه العبارة. وكان الاعتقاد بأن الرجال أصح للقيادة السياسية أكثر انتشاراً في المناطق الريفية منه في المناطق الحضرية (56 في المئة مقابل 42 في المئة)، وبين المواطنين غير القادرين على تغطية احتياجاتهم الأساسية مقارنةً بالقادرين على تغطيتها (50 في المئة مقابل 42 في المئة). ومن المحتمل أن تكون هذه التحولات قد نتجت عن النقاشات التي دارت حول إصلاح مدونة الأسرة المغربية، والتي جرى معظمها في الفترة الفاصلة بين الاستطلاع الحالي والاستطلاع السابق. وربما أسهم طرح قضايا المساواة في الحقوق والأدوار بين النساء والرجال في تغيير هذه التصورات.



على ذلك، تشير مؤشرات أخرى إلى أن آثار هذه النقاشات قد تكون أكثر تعقيداً؛ فقد تراجع التأييد لتخصيص حصص للنساء في المناصب الوزارية من 70 إلى 52 في المئة. وقد يرتبط هذا التناقض الظاهري برد الفعل المحافظ المناهض لإصلاح مدونة الأسرة، وربما ينبع من الاعتقاد بأنه لا ينبغي منح النساء حقوقاً أو امتيازات خاصة في العملية السياسية على هذا النحو، مقارنةً بالرجال.

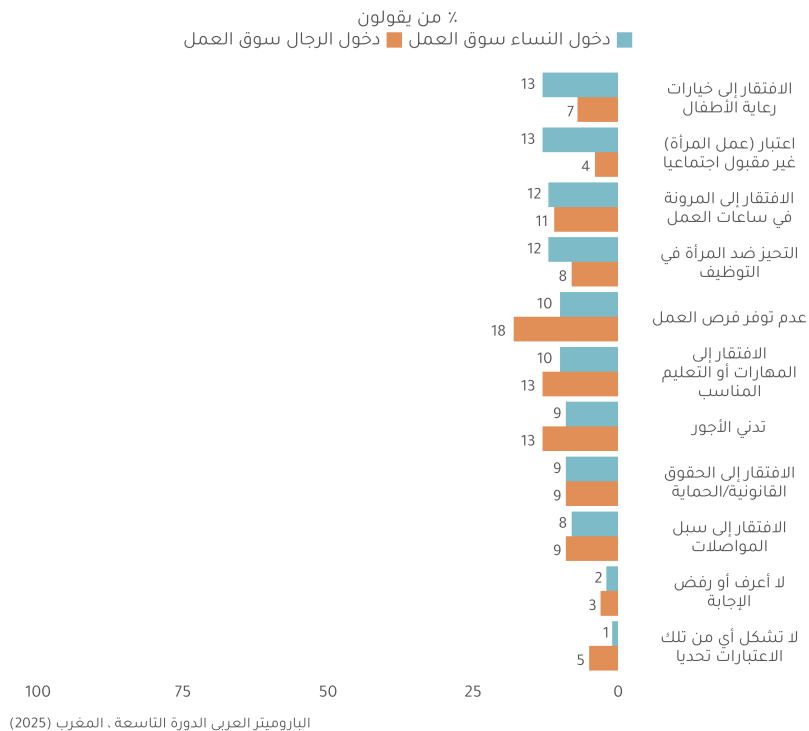
إلا أنه عند الانتقال من المجال العام إلى أدوار المرأة في المجال الخاص، يبدو أن النقاش نفسه ربما كانت له بعض الآثار الإيجابية على المساواة بين النساء والرجال. فقد تراجع التأييد لسلطة الرجل داخل الأسرة، إذ يوافق 44 في المئة من المغاربة على أن الكلمة الأخيرة في جميع القرارات الأسرية ينبغي أن تكون للرجل، بانخفاض بفارق 17 نقطة مئوية عن نسبة 61 في المئة المسجلة في استطلاع 2023-2024. وكان سكان المناطق الريفية أكثر ميلاً إلى تأييد حق الرجل في اتخاذ القرار النهائي داخل الأسرة مقارنةً بسكان المناطق الحضرية، بفارق 6 نقاط مئوية (48 في المئة مقابل 42 في المئة).

وظل التأييد لتكافؤ فرص العمل بين النساء والرجال مستقرًا، إذ يؤيد 64 في المئة ضرورة تمتع النساء والرجال بفرص متساوية في العمل، وهي النسبة نفسها المسجلة في استطلاع 2023-2024. وكان التأييد لهذه المساواة أعلى في المناطق الحضرية منه في المناطق الريفية (67 في المئة مقابل 57 في المئة).

على ذلك، لا يزال معدل مشاركة النساء في القوى العاملة في المغرب منخفضًا نسبيًا، إذ بلغ نحو 7.19 في المئة في عام 2025، وفقًا للبنك الدولي. ولا يُجمع المغاربة على عائق واحد بوصفه العقبة الرئيسية أمام عمل المرأة. فقد أشار 13 في المئة إلى عدم التقبل الاجتماعي لعمل المرأة، وأشارت نسبة مماثلة إلى نقص خدمات رعاية الأطفال، تلاهما عدم مرونة ساعات العمل والتحيز ضد النساء في التوظيف بنسبة 12 في المئة لكل منهما. ويشير 10 في المئة إلى نقص المهارات أو المؤهلات التعليمية المناسبة، و10 في المئة إلى قلة فرص العمل، و9 في المئة إلى انخفاض الأجور، و9 في المئة إلى عدم كفاية الحماية القانونية، و8 في المئة إلى صعوبات النقل والمواصلات. وكانت النساء أكثر ميلاً من الرجال إلى اعتبار نقص خدمات رعاية الأطفال وقلة فرص العمل عموماً من أبرز العقبات، فيما كان الرجال أكثر ميلاً إلى الإشارة إلى عدم مرونة ساعات العمل وعدم التقبل الاجتماعي لعمل المرأة. ويؤكد تنوع هذه الإجابات أن مشاركة النساء في القوى العاملة يُنظر إليها باعتبارها مقيدة بعوامل اقتصادية وأعباء الرعاية الأسرية وعوامل قانونية واجتماعية في الوقت نفسه.

وفي المقابل، تختلف تصوّرات الرأي العام المغربي إلى حد ما بشأن العقبات التي تواجه عمل الرجال. فقد جاء نقص فرص العمل المتاحة في المرتبة الأولى بنسبة 18 في المئة، تلاه انخفاض الأجور بنسبة 13 في المئة، ونقص المهارات أو المؤهلات التعليمية المناسبة بنسبة 13 في المئة، ثم عدم مرونة ساعات العمل بنسبة 11 في المئة. وشكّل نقص فرص العمل وانخفاض الأجور معًا ثلث الإجابات، مقارنةً بخمس الإجابات فقط عند السؤال عن العقبات التي تواجه عمل النساء. وتشير هذه المقارنة إلى أن العقبات التي تواجه عمل الرجال غالبًا ما تُطرح بوصفها مشكلات مرتبطة بسوق العمل، فيما يرتبط عمل النساء في تصوّرات المواطنين بمجموعة أوسع من القيود الاجتماعية والمؤسسية.

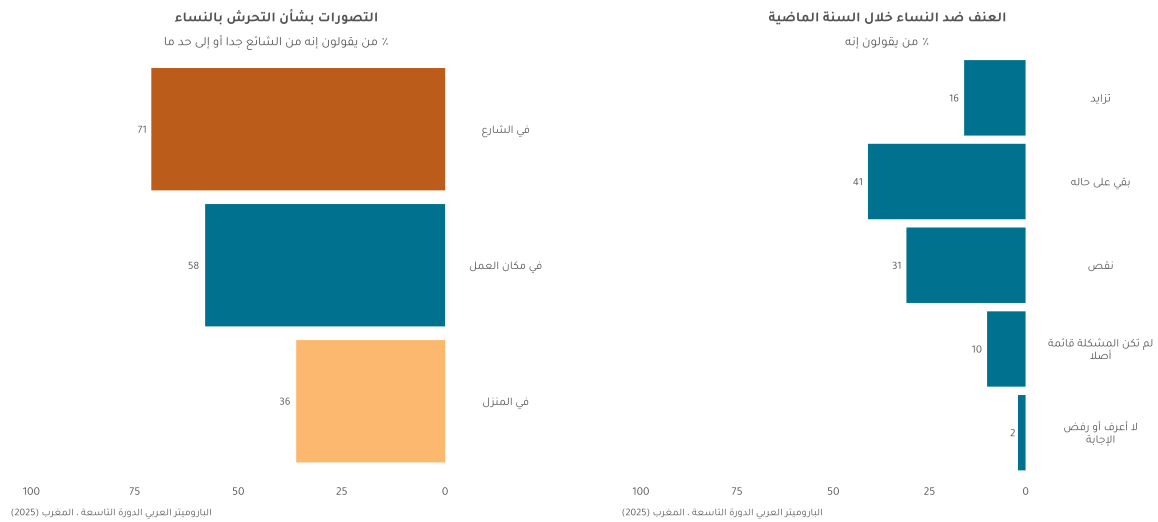
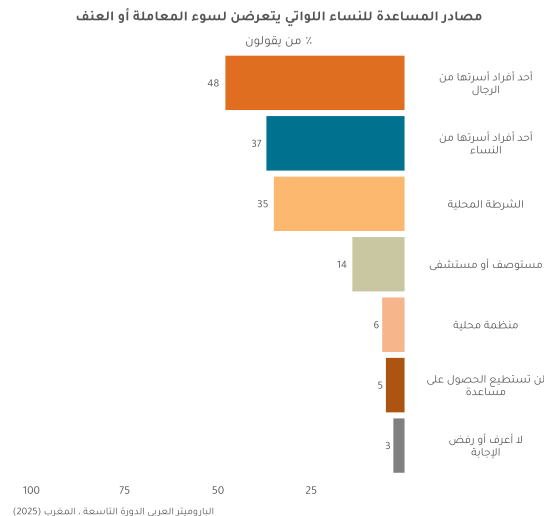
كبرى التحديات التي تعيق دخول سوق العمل



ولا يزال التحرش بالنساء - في تقدير الرأي العام - ظاهرة واسعة الانتشار، رغم تراجع مستويات انتشاره المتصوّرة مقارنةً بالماضي. يرى 7 من كل 10 أشخاص (71 في المئة) أن تحرش الغرباء بالنساء في الشوارع منتشر جدًا أو منتشر إلى حد ما،

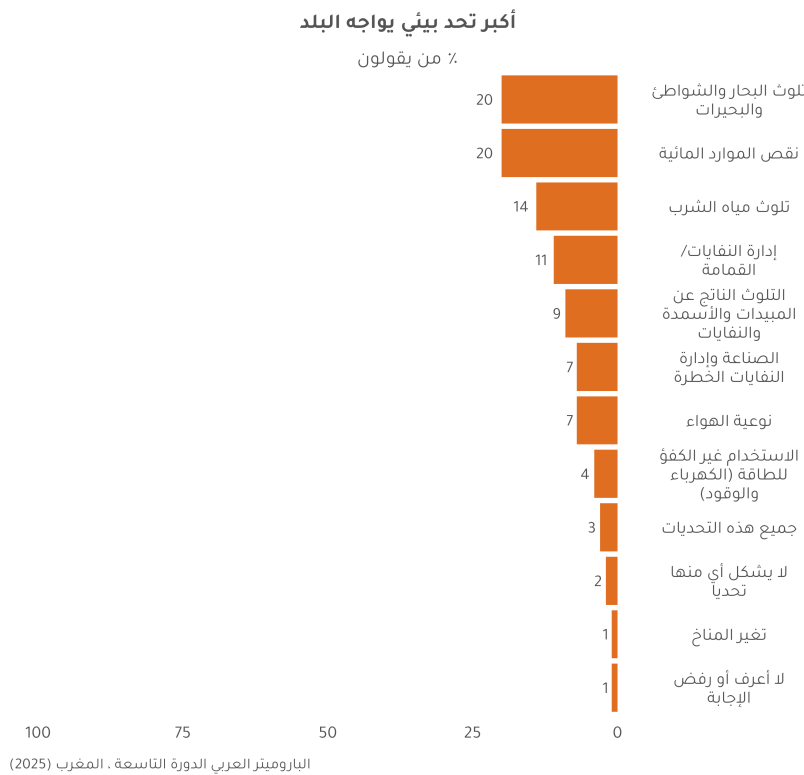
بانخفاض قدره 8 نقاط مئوية مقارنةً باستطلاع 2023-2024. ويعتقد 58 في المئة أن التحرش بالنساء منتشر في أماكن العمل، بانخفاض قدره 7 نقاط مئوية عن الاستطلاع السابق، فيما يعتبر 36 في المئة أنه منتشر داخل المنازل. وكان خريجو الجامعات أكثر ميلاً إلى الإقرار بانتشار التحرش بالنساء في الشوارع مقارنةً بالمواطنين الحاصلين على تعليم ثانوي أو أقل، بفارق 11 نقطة مئوية (79 في المئة مقابل 68 في المئة). وأفاد 16 في المئة بأن العنف ضد النساء في المجتمع ازداد خلال العام السابق، مقارنةً بنسبة 13 في المئة في استطلاع 2023-2024، فيما يرى 41 في المئة أنه ظل عند المستوى نفسه، و31 في المئة أنه تراجع.

وفي ظل استمرار الاعتقاد بانتشار التحرش والعنف ضد النساء، تبرز أهمية معرفة الجهات التي يمكن للنساء المتضررات اللجوء إليها طلباً للمساعدة. أفراد الأسرة والشرطة هم الأكثر ذكراً كمصادر لمساعدة النساء المعرضات للأذى أو العنف. رأى 48 في المئة أن المرأة التي تعاني الأذى أو العنف يمكن أن تلجأ لأحد الأقارب من الرجال طلباً للمساعدة، وذكر 38 في المئة قريبة (أنثى) وقال 35 في المئة إن الشرطة المحلية قادرة على المساعدة. واختارت نسب أقل العيادة أو المستشفى (14 في المئة) أو منظمة محلية (6 في المئة)، في حين قال 5 في المئة إن المرأة في حال تعرضت للأذى أو العنف لن تتمكن من تلقي المساعدة.



البيئة

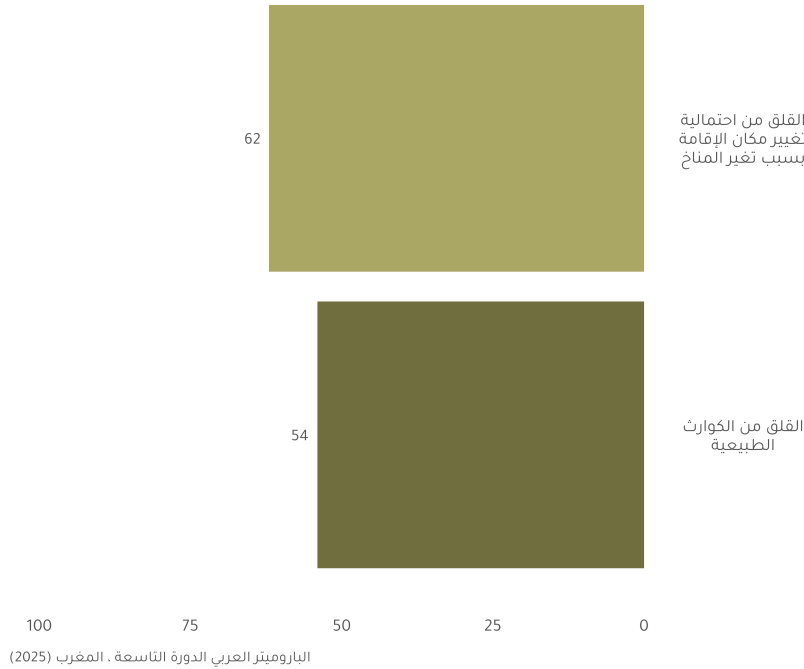
في خضم الجفاف المستمر، ظلت المياه من أبرز القضايا التي تشغل المغاربة، ولم يتغير هذا الوضع. فقد اعتبر 20 في المئة أن نقص الموارد المائية هو أخطر مشكلة بيئية تواجه البلاد، فيما يشير 20 في المئة إلى تلوث البحار والشواطئ والأنهار والبحيرات، و14 في المئة إلى تلوث مياه الشرب. وبذلك، بلغت النسبة الإجمالية للذين اختاروا مشكلات مرتبطة بالمياه 54 في المئة، بزيادة قدرها 14 نقطة مئوية عن النسبة الإجمالية المرصودة في استطلاع 2023-2024، والبالغة 40 في المئة. وجاءت مشكلة جمع القمامة وإدارة النفايات في المرتبة التالية بنسبة 11 في المئة، ثم التلوث الناجم عن المبيدات والمواد الغذائية بنسبة 9 في المئة. ولم يختار سوى 1 في المئة التغير المناخي نفسه بوصفه المشكلة البيئية الأشد خطورة، بانخفاض عن نسبة 13 في المئة، رغم ارتباط كثير من المشكلات التي تصدرت قائمة الاهتمامات ارتباطًا وثيقًا بالضغط المناخي والبيئية.



ويرى المغاربة عمومًا أنهم على دراية بالتحديات المرتبطة بالتغير المناخي. فقد أفاد الثلثان (66 في المئة) بأنهم على دراية كبيرة أو متوسطة بهذه التحديات. وكان خريجو الجامعات أكثر ميلًا إلى القول بأنهم على دراية بها مقارنةً بالمواطنين الحاصلين على تعليم ثانوي أو أقل، يفارق 12 نقطة مئوية (74 في المئة مقابل 62 في المئة). ويعرب أكثر من النصف (54 في المئة) عن قلقهم إزاء الكوارث الطبيعية المرتبطة بالتغير المناخي، فيما يخشى 62 في المئة أن يؤدي التغير المناخي إلى اضطراب أسرهم إلى الانتقال من منازلها. وكان القلق من الاضطراب إلى الانتقال أعلى بين سكان المناطق الريفية مقارنةً بسكان المناطق الحضرية (66 في المئة مقابل 60 في المئة)، وبين المواطنين غير القادرين على تغطية احتياجاتهم الأساسية مقارنةً بالقادرين على تغطيتها (67 في المئة مقابل 58 في المئة).

قلق حيال المخاطر المتصلة بالمناخ

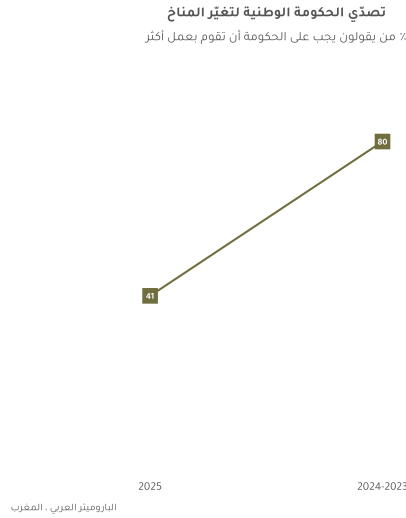
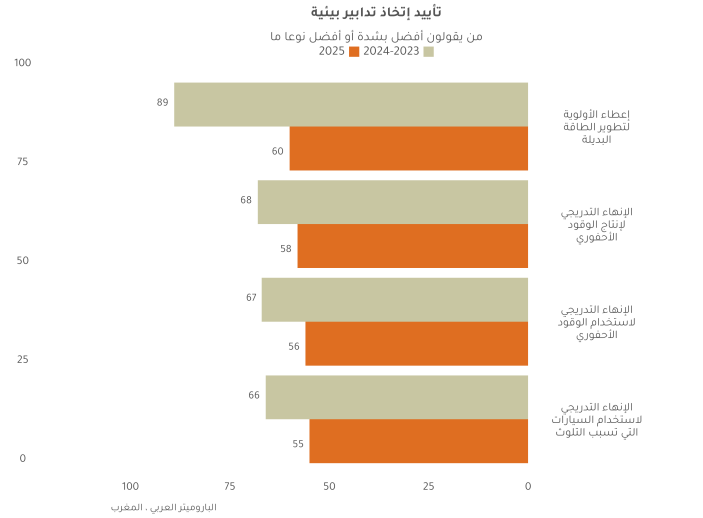
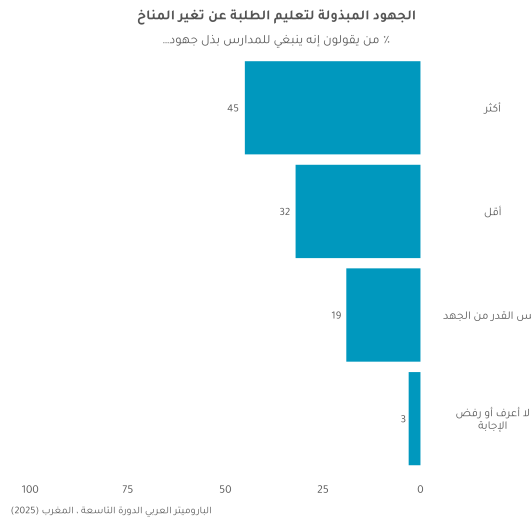
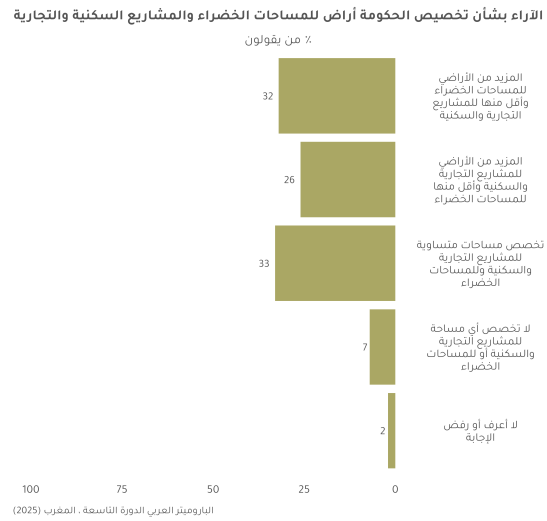
% من يقولون أشعر بقلق كبير أو أشعر ببعض القلق



ولا تزال الأغلبية تؤيد السياسات البيئية الوطنية، وإن تراجعت مستويات التأييد مقارنةً بعامي 2023-2024. فقد أيد 60 في المئة إعطاء الأولوية لتطوير مصادر الطاقة البديلة، مقارنةً بنسبة 89 في المئة في الاستطلاع السابق. ويؤيد 56 في المئة التخلص التدريجي من استخدام الوقود الأحفوري، بعد أن كانت النسبة 67 في المئة، فيما يوافق 58 في المئة على التخلص التدريجي من إنتاج الوقود الأحفوري، مقارنةً بنسبة 68 في المئة سابقًا. كذلك أيد 55 في المئة تحديد موعد موحد للتخلص التدريجي من السيارات شديدة التلوث، مقارنةً بنسبة 66 في المئة في الاستطلاع السابق. وكان خريجو الجامعات عمومًا أكثر تأييدًا لهذه السياسات من المواطنين ذوي المستويات التعليمية الأقل.

وتراجع بدرجة أكبر بكثير تأييد المواطنين لاتخاذ الحكومة إجراءات إضافية للتصدي للتغير المناخي؛ إذ يقول 41 في المئة إن على الحكومة بذل مزيد من الجهود لمواجهة التغير المناخي، مقارنةً بنسبة 80 في المئة في استطلاع 2023-2024. وفي المقابل، يرى 35 في المئة أن على الحكومة تقليص جهودها في هذا المجال، فيما يُفصّل 19 في المئة الإبقاء على مستوى الجهود الحالي. وقد يُعزى هذا التحول جزئيًا إلى مرور وقت أطول منذ زلزال عام 2023. فرغم أن الزلزال لم يكن ناجمًا عن التغير المناخي، فإن الارتباط الوثيق في أذهان المواطنين بين التغير المناخي والكوارث الطبيعية ربما أثر في مواقفهم خلال الاستطلاع السابق. وكان الشباب أكثر ميلًا إلى المطالبة بمزيد من الإجراءات الحكومية مقارنةً بالمواطنين الأكبر سنًا، بفارق 10 نقاط مئوية (48 في المئة مقابل 38 في المئة)، فيما كانت الفروق بحسب الدخل ومكان الإقامة في المناطق الحضرية أو الريفية ضئيلة. ويشير هذا التراجع إلى أن القلق بشأن القضايا البيئية لا يتحول بالضرورة إلى تأييد لتوسيع دور الحكومة في معالجتها.

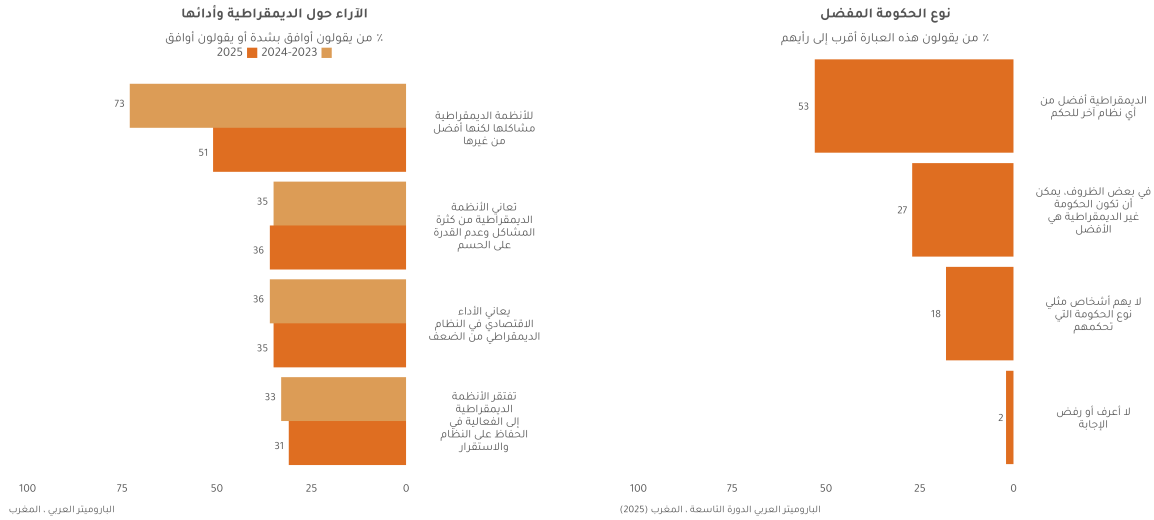
وتتباين كذلك تفضيلات المغاربة بشأن التعليم واستخدام الأراضي. إذ يرى 45 في المئة أن على المدارس بذل مزيد من الجهود لتوعية الطلاب بالقضايا البيئية، فيما يعتقد 32 في المئة أن عليها تقليص هذه الجهود، ويُفصّل 19 في المئة الإبقاء على النهج الحالي. وعندما سُئل المغاربة عن كيفية توزيع الأراضي بين المساحات الخضراء ومشروعات الإسكان والتنمية التجارية، فُصّل الثلث تقريبًا تخصيص مساحات متساوية لكل من هذه الملفات، فيما يُفصّل ثلث آخر تخصيص مساحة أكبر للمناطق الخضراء. وفي المقابل، يجبّذ 26 في المئة تخصيص مساحة أكبر للمشروعات السكنية والتجارية. من ثم، لا يزال المواطنون يدركون المخاطر البيئية، لكنهم يوازنون بينها وبين أولويات التنمية والسياسات العامة الأخرى التي قد تتعارض معها.



الديمقراطية

لا تزال الأغلبية في المغرب تؤيد الديمقراطية، وإن تراجع مستوى هذا التأييد مقارنةً بعامي 2023-2024. إذ يرى 53 في المئة أن الديمقراطية هي دائمًا أفضل من أي شكل آخر من أشكال الحكم، بانخفاض قدره 7 نقاط مئوية عن نسبة 60 في المئة المسجلة في الاستطلاع السابق. وفي المقابل، يعتبر 27 في المئة أن الحكم غير الديمقراطي قد يكون أفضل في بعض الأحيان، وهي نسبة تزيد على ضعف النسبة المسجلة سابقًا، والبالغة 13 في المئة، فيما يرى 18 في المئة أن شكل نظام الحكم لا يهم بالنسبة لأشخاص مثلهم. وكان المواطنون غير القادرين على تغطية احتياجاتهم الأساسية أكثر ميلًا إلى اعتبار الديمقراطية أفضل دائمًا من غيرها من أنظمة الحكم مقارنةً بالقادرين على تغطيتها، بفارق 10 نقاط مئوية (59 في المئة مقابل 49 في المئة).

ويكشف مؤشر ثانٍ عن تراجع أكبر في التأييد للديمقراطية مقارنةً بأنظمة الحكم الأخرى. فقد وافق 51 في المئة على أن الأنظمة الديمقراطية قد تنطوي على مشكلات، لكنها تظل أفضل من الأنظمة الأخرى، مقارنةً بنسبة 73 في المئة في استطلاع 2023-2024. وكانت النساء أكثر ميلاً من الرجال إلى تأييد هذه العبارة، بفارق 14 نقطة مئوية (58 في المئة مقابل 44 في المئة). ورغم هذا التراجع، لم تصاحبه زيادة مماثلة في المخاوف بشأن أوجه القصور المحتملة للحكم الديمقراطي. فقد رأى 35 في المئة فقط أن الأداء الاقتصادي يكون ضعيفاً في ظل الديمقراطية، وهي نسبة لم تتغير تقريباً عن الاستطلاع السابق. ويعتبر 36 في المئة أن الأنظمة الديمقراطية غير حاسمة في اتخاذ القرارات وتعاني من كثرة المشكلات، وهي أيضاً نسبة لم تتغير، فيما يظن 31 في المئة أن هذه الأنظمة غير فعالة في الحفاظ على النظام والاستقرار، وهي نسبة ظلت شبه ثابتة منذ عامي 2023-2024.



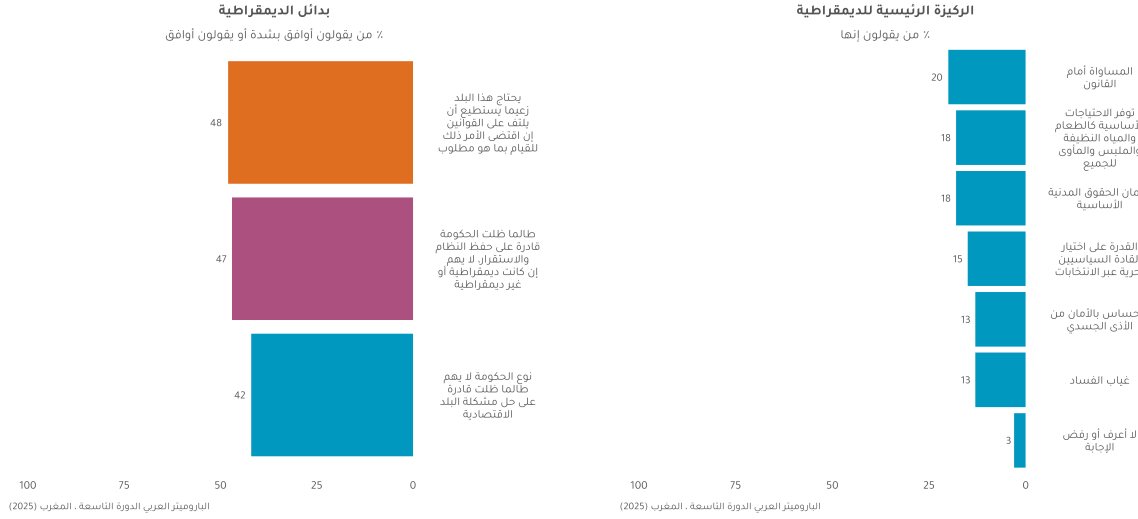
على ذلك، يرى المغاربة أن الديمقراطية نظام حكم ملائم لبلادهم. فقد منح 69 في المئة الديمقراطية درجة 6 أو أكثر على مقياس من 11 درجة يقيس مدى ملاءمتها للمغرب. وتزيد هذه النسبة بمقدار 11 نقطة مئوية عن نسبة 58 في المئة الذين منحوا المغرب نفسه درجة 6 أو أكثر على مقياس يقيس مدى ديمقراطية البلاد في الوقت الراهن. وكانت النساء أكثر ميلاً من الرجال إلى اعتبار الديمقراطية ملائمة للمغرب، بفارق 5 نقاط مئوية. كذلك رأى 80 في المئة من المواطنين القادرين على تغطية احتياجاتهم الأساسية أن الديمقراطية ملائمة للمغرب، مقارنةً بنسبة 59 في المئة من غير القادرين على تغطيتها.

ويظهر التفاوت الاجتماعي والاقتصادي نفسه في تقييمات المواطنين لمدى ديمقراطية المغرب. فقد منح نحو ثلاثة أرباع المواطنين القادرين على تغطية نفقاتهم (73 في المئة) المغرب درجة 6 أو أكثر على مقياس الديمقراطية، مقارنةً بنسبة 44 في المئة من غير القادرين على تغطيتها. كذلك كان خريجو الجامعات أكثر إيجابية بدرجة ملحوظة في تقييمهم لمدى ديمقراطية المملكة مقارنةً بالمواطنين الحاصلين على تعليم ثانوي أو أقل (68 في المئة مقابل 53 في المئة). وتشير هذه النتائج إلى وجود ارتباط وثيق بين شعور المواطنين بالأمن الاقتصادي من جهة، وتقييمهم لمدى ديمقراطية النظام السياسي القائم واعتقادهم بإمكانية نجاح الحكم الديمقراطي في المغرب من جهة أخرى.

ومن اللافت أن الرأي العام المغربي يُعرّف الديمقراطية من خلال مجموعة واسعة ومتقاربة الأهمية من المبادئ، لا تقتصر على الانتخابات الحرة والنزيهة. فقد جاءت المساواة أمام القانون في مقدمة المقومات الأساسية للديمقراطية بنسبة 20 في المئة، تلاها توفير الاحتياجات الأساسية وضمان الحقوق المدنية بنسبة 18 في المئة لكل منهما، فيما اختار 15 في المئة القدرة على اختيار القادة من خلال الانتخابات. وأعطى 13 في المئة الأولوية للحماية من الأخطار الجسدية، والنسبة نفسها لغياب الفساد. ولم ينفرد أي تعريف بتأييد غالبية المواطنين، مما يشير إلى أن الديمقراطية تُفهم بوصفها مزيجاً من المساواة القانونية، والكرامة المادية، والحقوق، والأمن، والمساءلة، والاختيار الانتخابي.

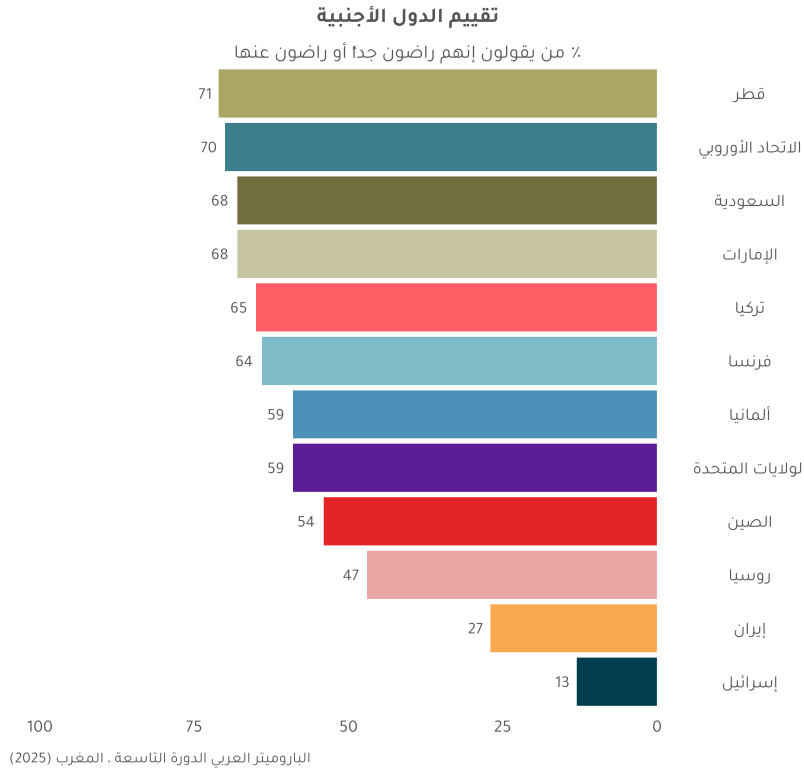
وتشير هذه النتائج إلى أن تأييد الديمقراطية قد يرتبط، جزئياً على الأقل، بمدى فعالية أدائها. وتؤكد نتائج إضافية هذا الاستنتاج، إذ يوافق 42 في المئة على أن شكل نظام الحكم لا يهم ما دام قادراً على حل المشكلات الاقتصادية في المغرب،

فيما يؤيد 47 في المئة فكرة أن شكل النظام لا يهم ما دام قادرًا على الحفاظ على النظام والاستقرار، ويؤيد 48 في المئة وجود قائد يلتف حول القواعد لتحقيق الأهداف المرجوة. وكان المواطنون غير القادرين على تغطية احتياجاتهم الأساسية أكثر ميلًا من المواطنين الأفضل حالًا من الناحية الاقتصادية إلى إعطاء الأولوية للأداء الاقتصادي على حساب شكل نظام الحكم الديمقراطي (47 في المئة مقابل 38 في المئة). كذلك كان سكان المناطق الريفية أكثر ميلًا من سكان المناطق الحضرية إلى قبول أي نظام حكم يحافظ على النظام بصرف النظر عن طبيعته (53 في المئة مقابل 43 في المئة)، وإلى تأييد قائد يلتف حول القواعد لتحقيق أهدافه (54 في المئة مقابل 44 في المئة).



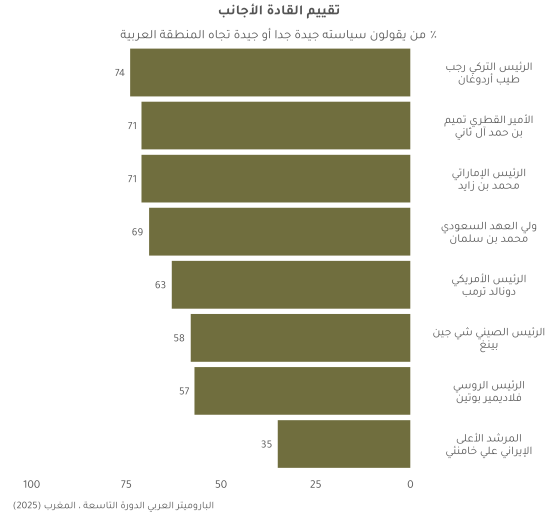
العلاقات الدولية

يُبدى المغاربة مواقف إيجابية عمومًا تجاه مجموعة واسعة من الشركاء الأجانب، لكن ترتيب هذه الدول من حيث التقييمات الإيجابية تغير منذ عامي 2023-2024. فقد تصدرت قطر قائمة الدول الأعلى نصيبًا من التقييمات الإيجابية، إذ أعرب 71 في المئة عن نظرة إيجابية جدًا أو إيجابية إلى حد ما تجاه قطر. وجاء الاتحاد الأوروبي في مرتبة شبه متساوية بنسبة 70 في المئة، تلاه كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بنسبة 68 في المئة، ثم تركيا بنسبة 65 في المئة، وفرنسا بنسبة 64 في المئة. وحظيت الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا بتقييمات إيجابية بنسبة 59 في المئة لكل منهما، تلتها الصين بنسبة 54 في المئة، وروسيا بنسبة 47 في المئة. أما إيران، فقد حظيت بتقييمات إيجابية بنسبة 27 في المئة، فيما لم يُبد سوى 13 في المئة نظرة إيجابية تجاه إسرائيل.



وتكشف المقارنة مع استطلاع 2023-2024 عن تراجع واسع في التقييمات الإيجابية لكثير من الدول التي حظيت بمستويات مرتفعة من التأييد خلال الأشهر الأولى من الحرب على غزة. فقد تراجعت النظرة الإيجابية تجاه قطر من 88 إلى 71 في المئة، وتركيا من 83 إلى 65 في المئة، والصين من 79 إلى 54 في المئة، والمملكة العربية السعودية من 77 إلى 68 في المئة، والولايات المتحدة الأمريكية من 74 إلى 59 في المئة، وروسيا من 58 إلى 47 في المئة. وكانت فرنسا الاستثناء الأبرز، إذ ارتفعت نسبة التقييمات الإيجابية تجاهها من 54 إلى 64 في المئة. ويُرجّح أن ترتبط هذه الزيادة باعتراف فرنسا رسمياً بدولة فلسطين في الفترة الفاصلة بين الاستطلاعين.

ولا تزال تقييمات المغاربة لمواقف القادة الإقليميين والدوليين أكثر إيجابية من تقييماتهم للدول التي يقودونها في عدة حالات. فقد حظيت سياسات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تجاه المنطقة بتقييمات إيجابية من 74 في المئة من المغاربة، تلاه الرئيس الإماراتي محمد بن زايد وأمير قطر تميم بن حمد آل ثاني بنسبة 71 في المئة لكل منهما. وحظيت سياسات ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بتقييمات إيجابية بنسبة 69 في المئة، تلاه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بنسبة 63 في المئة، والرئيس الصيني شي جين بينغ بنسبة 58 في المئة، والرئيس الروسي فلاديمير بوتين بنسبة 57 في المئة، والمرشد الأعلى الإيراني السابق علي خامنئي بنسبة 35 في المئة. ومقارنةً بعامي 2023-2024، ارتفعت التقييمات الإيجابية لسياسات محمد بن زايد ومحمد بن سلمان وبوتين وخامنئي، فيما تراجعت بدرجة طفيفة تقييمات سياسات أردوغان وشي جين بينغ. وكانت نسبة التقييمات الإيجابية لسياسات ترامب أعلى بمقدار 6 نقاط مئوية من النسبة التي حصل عليها جو بايدن في الاستطلاع السابق، وإن كانت المقارنة هنا بين رئيسين مختلفين وفي سياقين مختلفين. وتشير هذه النتائج جزئياً إلى تزايد اهتمام المغاربة بالشؤون الخارجية، إذ يُعزى جانب كبير من الاختلافات في التقييمات إلى انخفاض نسبة المشاركين الذين أجابوا بـ "لا أعرف" عند سؤالهم عن السياسات الخارجية لهؤلاء القادة.

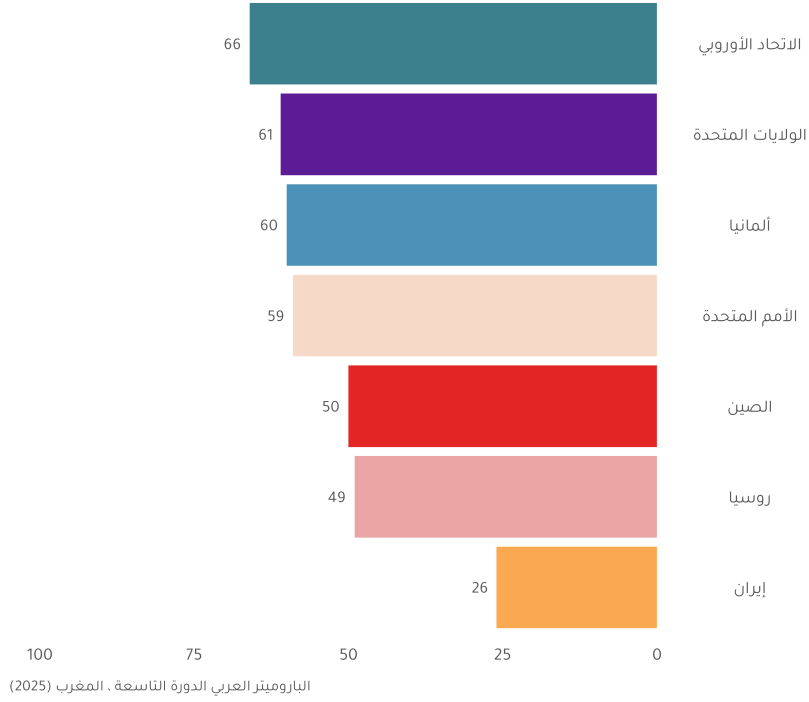


تبدو تصورات المغاربة بشأن الالتزام بالقانون الدولي إيجابية نسبياً تجاه المؤسسات الغربية: إذ يقول ثلثا المغاربة (66 في المئة) إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بالقانون الدولي إلى حد كبير أو متوسط. وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بنسبة 61 في المئة، تلتها ألمانيا بنسبة 60 في المئة، والأمم المتحدة بنسبة 59 في المئة، والصين بنسبة 50 في المئة، وروسيا بنسبة 49 في المئة، وإيران بنسبة 26 في المئة. وتتميز هذه النتائج المغرب عن معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى المشمولة بالاستطلاع، حيث أدت التصورات بشأن الحرب على غزة إلى تسجيل تقييمات أقل إيجابية بكثير تجاه الأطراف الغربية ومدى التزامها بالقانون الدولي.

وعندما طُلب من المغاربة المقارنة المباشرة بين السياسات الأمريكية والصينية، منحوا الصين أفضلية طفيفة في جميع القضايا المطروحة. فقد تقدّمت الصين على الولايات المتحدة الأمريكية بفارق 7 نقاط مئوية في حماية الحريات والحقوق (36 في المئة مقابل 29 في المئة)، وكذلك في التصدي للتغير المناخي (34 في المئة مقابل 27 في المئة). وتقاربت تقييمات البلدين في مجال التنمية الاقتصادية، إذ بلغت 32 في المئة للصين و31 في المئة للولايات المتحدة. وكانت أفضلية الصين أكبر في الحفاظ على الأمن الإقليمي (36 في المئة مقابل 23 في المئة)، ومعالجة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (33 في المئة مقابل 20 في المئة). ورأت أقليات كبيرة من المغاربة أن سياسات البلدين متساوية في جودتها أو سوءها، مما يشير إلى أن النتائج تعكس أفضلية نسبية للصين في المقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وليس تأييداً مطلقاً لسياساتها.

الآراء حول التزام الأطراف بالقانون الدولي

% من يقولون إلى مدى بعيد أو إلى مدى متوسط

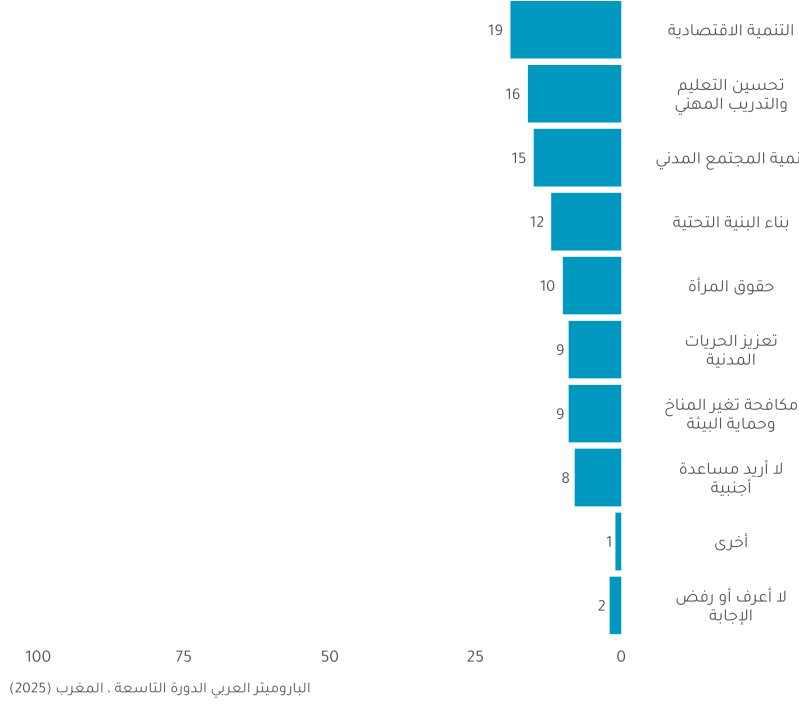


وتتباين كذلك تقييمات المغاربة لتأثير القوى الخارجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فقد تصدّرت المملكة العربية السعودية قائمة الدول التي يُنظر إلى تأثيرها على أنه إيجابي في الغالب، بنسبة 51 في المئة، تلتها قطر بنسبة 47 في المئة، والإمارات العربية المتحدة بنسبة 46 في المئة، وتركيا بنسبة 45 في المئة، والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 44 في المئة، والاتحاد الأوروبي بنسبة 43 في المئة. وحظي تأثير مصر بتقييمات إيجابية من 40 في المئة من المواطنين، والصين من 38 في المئة، وفي المقابل، جاءت إيران وإسرائيل في مرتبتين متأخرتين، إذ لم يرَ سوى 10 في المئة و8 في المئة، على التوالي، أن تأثيرهما في المنطقة إيجابي. ولم يحظ أي طرف بتقييمات إيجابية ساحقة، مما يعكس تمييز المواطنين بين الشراكات المختلفة ومجالات السياسات الخارجية.

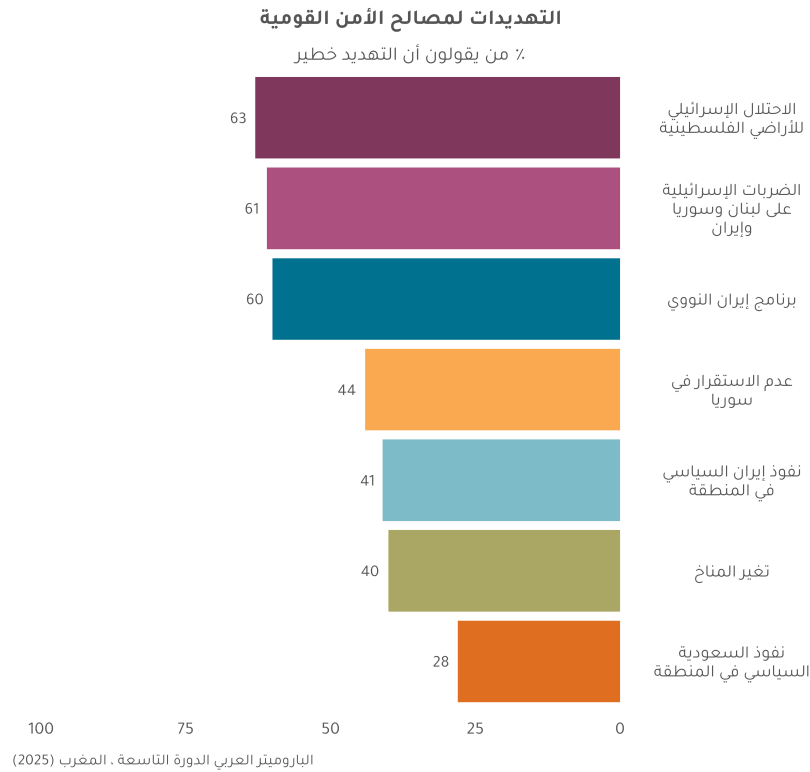
ويعطي المغاربة الأولوية للأهداف العملية والمؤسسية عند سؤالهم عن المجالات التي ينبغي توجيه المساعدات الأجنبية إليها. فقد جاءت التنمية الاقتصادية في المرتبة الأولى بنسبة 19 في المئة، تلاها تحسين التعليم بنسبة 16 في المئة، وتنمية المجتمع المدني بنسبة 15 في المئة، والبنية التحتية بنسبة 12 في المئة. واختار 10 في المئة حقوق المرأة، فيما أعطى 9 في المئة الأولوية لحماية البيئة، والنسبة نفسها للحريات المدنية. ولم يعرب سوى 8 في المئة عن رفضهم تلقي المساعدات الأجنبية. ويشير هذا التوزيع إلى أن المواطنين يرون في المساعدات الخارجية أداة قد تكون مفيدة، لكنهم لا يجمعون على مجال واحد ينبغي تخصيصها له.

مجال المساعدة الخارجية

% من يقولون يجب أن تخصص لـ...



لا تزال المخاوف المتعلقة بالأمن الإقليمي مرتفعة. فقد اعتبر نحو ثلثي المغاربة أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية (63 في المئة)، والضربات الإسرائيلية على لبنان وسوريا وإيران (61 في المئة)، تمثل تهديدات خطيرة للغاية للأمن القومي. كذلك رأى 60 في المئة أن البرنامج النووي الإيراني يشكل تهديدًا خطيرًا للغاية. ويرى 44 في المئة أن عدم الاستقرار في سوريا يمثل تهديدًا خطيرًا للغاية، تلاه النفوذ السياسي الإيراني بنسبة 41 في المئة، والتغير المناخي بنسبة 40 في المئة. وفي المقابل، كانت نسبة من اعتبروا النفوذ السياسي السعودي تهديدًا خطيرًا للغاية أقل بكثير، إذ بلغت 28 في المئة فقط. ويعكس هذا الترتيب استمرار تصدّر النزاعات المسلحة والمخاطر النووية قائمة المخاوف الأمنية، إلى جانب القلق الكبير بشأن النفوذ السياسي والضغط المناخي.



ويُبدى الشباب المغاربة مواقف أكثر إيجابية من المواطنين الأكبر سناً تجاه عدد من القوى الغربية والدولية. فقد كان المواطنون الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عامًا أكثر ميلاً إلى إبداء نظرة إيجابية تجاه فرنسا مقارنةً بمن تبلغ أعمارهم 30 عامًا فأكثر، بفارق 7 نقاط مئوية (69 في المئة مقابل 62 في المئة). وأكثر إيجابية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية بفارق 8 نقاط مئوية، والصين بفارق 8 نقاط مئوية، وروسيا بفارق 10 نقاط مئوية. كذلك كان الرجال أكثر ميلاً من النساء إلى إبداء مواقف إيجابية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية (64 في المئة مقابل 53 في المئة)، والمملكة العربية السعودية (73 في المئة مقابل 63 في المئة)، وفرنسا (67 في المئة مقابل 60 في المئة)، وألمانيا (63 في المئة مقابل 54 في المئة). وظلت النظرة الإيجابية تجاه إسرائيل منخفضة بين جميع الفئات الديموغرافية.

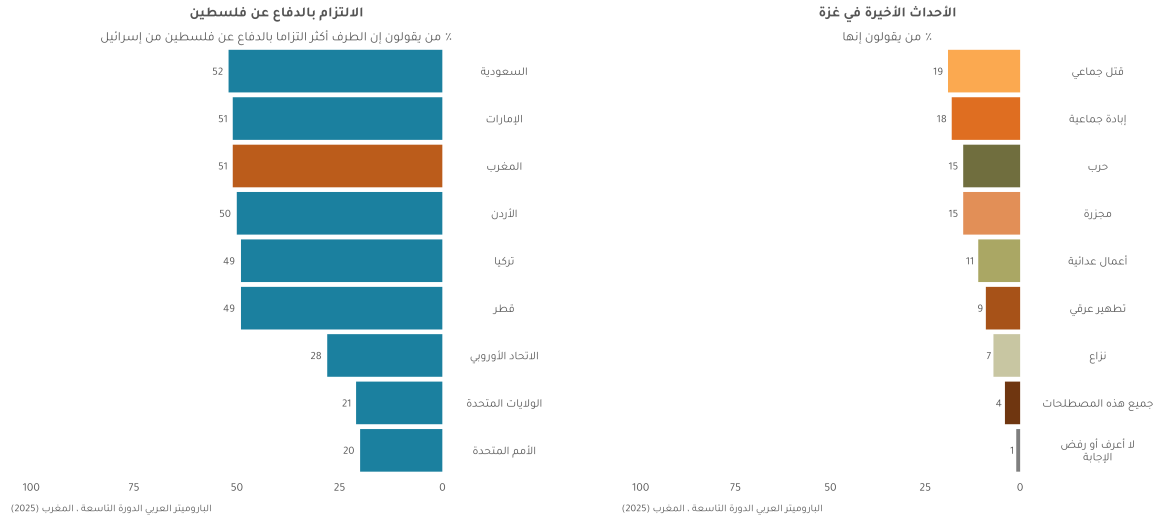
وبوجه عام، تتسم نظرة الرأي العام المغربي إلى العلاقات الدولية بمواقف إيجابية تجاه مجموعة واسعة من الدول. فلا تزال دول الخليج وتركيا تحظى بشعبية كبيرة، ويتمتع الاتحاد الأوروبي وفرنسا بمكانة قوية، فيما تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بصورة أكثر إيجابية مقارنةً بصورتها لدى شعوب عربية عديدة. وتواصل الصين التفوق على الولايات المتحدة الأمريكية في المقارنات المباشرة بين سياساتهما، رغم التراجع الكبير في مستوى النظرة الإيجابية تجاهها عمومًا. وفي المقابل، تظل إيران وإسرائيل في ذيل ترتيب الدول من حيث التقييمات الإيجابية.

الآراء حول حرب غزة

لا تزال الحرب على غزة مؤثرة في اتجاهات الرأي العام المغربي. فعندما سُئل المغاربة عن المصطلح الواحد الذي يصف الأحداث على أفضل وجه، اختار 19 في المئة مصطلح "القتل الجماعي"، و18 في المئة "الإبادة الجماعية"، و15 في المئة "المجزرة"، و15 في المئة "الحرب". واختار 11 في المئة مصطلح "الأعمال العدائية"، و9 في المئة "التطهير العرقي"، و7 في المئة "الصراع". وبذلك، بلغت النسبة الإجمالية لمن اختاروا مصطلحات "الإبادة الجماعية" و"المجزرة" و"القتل الجماعي" 52 في المئة، وهي النسبة الإجمالية نفسها المسجلة في استطلاع 2023-2024. على ذلك، تغيّر توزيع الإجابات داخل هذه النسبة، إذ تراجع نسبة من اختاروا مصطلحي "المجزرة" أو "الحرب"، فيما ارتفعت نسبة من اختاروا "الإبادة الجماعية" أو

"القتل الجماعي".

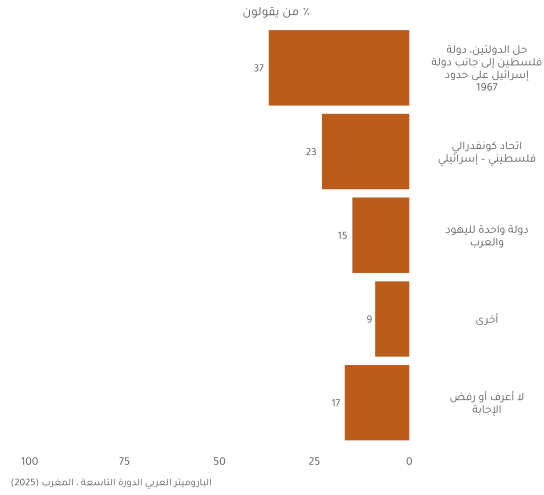
ويرى المواطنون عمومًا أن الأطراف الإقليمية أكثر التزامًا بالدفاع عن فلسطين من إسرائيل. فقد رأى 51 في المئة أن المغرب أكثر التزامًا بالدفاع عن فلسطين، مقابل 14 في المئة اعتبروا أنه أكثر التزامًا بالدفاع عن إسرائيل، و23 في المئة رأوا أنه ملتزم بالدفاع عن الطرفين بالقدر نفسه. كذلك رأى 52 في المئة أن المملكة العربية السعودية أكثر التزامًا بالدفاع عن فلسطين، و51 في المئة أن الإمارات العربية المتحدة كذلك، و49 في المئة لكل من تركيا وقطر. و50 في المئة للأردن. وفي المقابل، يعتبر 42 في المئة أن الولايات المتحدة الأمريكية أكثر التزامًا بالدفاع عن إسرائيل، فيما يرى 21 في المئة أنها أكثر التزامًا بالدفاع عن فلسطين. كذلك كان المغاربة أكثر ميلاً إلى الاعتقاد بأن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ينحازان إلى إسرائيل أكثر من فلسطين.



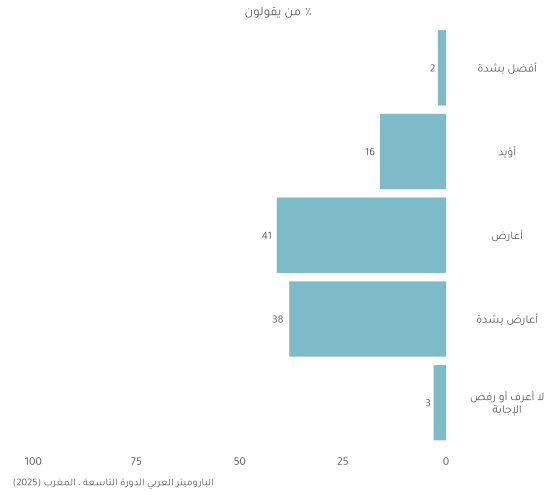
ولا تزال معارضة التطبيع واسعة الانتشار، رغم تراجعها مقارنةً بالاستطلاع السابق. فقد أعرب 18 في المئة عن تأييدهم أو تأييدهم الشديد للتطبيع بين الدول العربية وإسرائيل، بزيادة عن نسبة 13 في المئة المسجلة في استطلاع 2023-2024. فيما عارضه 79 في المئة. وترتفع نسبة التأييد للتطبيع عندما يُربط صراحةً باعتراف إسرائيل بدولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967، عاصمتها القدس الشرقية. ففي ظل هذا الشرط، يؤيد 36 في المئة التطبيع، فيما يعارضه 60 في المئة. ومن بين المعارضين، أفاد 87 في المئة بأنه لا توجد أي شروط أخرى يمكن أن تدفعهم إلى تأييد التطبيع.

ولا يزال حل الدولتين الخيار الأكثر تفضيلاً للتسوية السياسية. فقد أيد 37 في المئة إقامة دولتين على أساس حدود عام 1967، فيما يُفضّل 23 في المئة إقامة اتحاد كوندراي فلسطيني إسرائيلي، و15 في المئة إقامة دولة واحدة لليهود والعرب، واختار 9 في المئة حلاً آخر. وانقسمت آراء المغاربة بشأن الخطة العربية لإعادة إعمار غزة، إذ أيدها 54 في المئة، من بينهم 18 في المئة أيدوها بشدة، فيما عارضها 42 في المئة.

الحل المفضل لإنهاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي



تطبيع العلاقات بين دول عربية وإسرائيل





حول الباروميتر العربي

الباروميتر العربي هو شبكة بحثية مستقلة وغير حزبيّة، تقدم نظرة ثاقبة عن الاتجاهات والقيم الاجتماعيّة والسياسية والإقتصادية للمواطنين العاديين في العالم العربي.

لقد دأبنا على عمل استطلاعات رأي عام مدققة وممثلة لمستوى الدولة، بناء على نهج العينات الإحصائية، للسكان البالغين، على امتداد العالم العربي، في 15 دولة، منذ عام 2006 .

نحن أقدم وأكبر مستودع للبيانات المتاحة في متناول العامة حول آراء الرجال والنساء في المنطقة. تمنح نتائج استطلاعاتنا فسحة للمواطنين العرب للتعبير عن احتياجاتهم وإهتماماتهم.



ARABBAROMETER.ORG



ARABBAROMETER



@ARABBAROMETER